



لجنة المنافسة بالكوميسا  
تقرير سنوي 2022

## رؤيتنا ورسالتنا وقيمنا

### الرؤية

أن نكون مركزا متميزا لتنظيم المنافسة وحماية المستهلك بحلول عام 2030.

### المهمة

تعزيز الأسواق التنافسية وتعزيز رفاهية المستهلك داخل السوق المشتركة عن طريق منع وحظر الممارسات التجارية المانعة للمنافسة وحماية المستهلكين، وبالتالي تعميق التكامل الإقليمي.

### القيم الجوهرية

في تنفيذهم لمهمتهم، فإن مجلس المفوضين والإدارة وموظفي لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا يسترشدون بالقيم التالية:

**النزاهة:** يجب أن نحافظ على النزاهة من خلال العمل بطريقة عادلة وشفافة وأخلاقية وصادقة وطاردة للفساد.

**الكفاءة:** يجب أن نقدم الخدمات في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة لضمان مساهمة كل مهمة يتم تنفيذها في تحقيق أسواق تنافسية، وتعزيز رفاهية المستهلك، وفي نهاية المطاف التكامل الإقليمي داخل السوق المشتركة.

**الفعالية:** سنظهر أعلى مستوى من القدرة والرغبة في القيام بالعمل. وسيكون هذا مصحوبا بشغف للتعلم واعتراف بأننا جميعا وكلاء على ثقة الجمهور وعلى هذا النحو فإننا حريصون على تقديم تلك الخدمة العامة.

**المساءلة:** نحن نضمن المساءلة أمام أصحاب المصلحة في اضطلاعنا بولايتنا وفي عملية صنع القرار.

**الاستقلالية:** نحن مستقلون في تنفيذ ولايتنا واتخاذ قراراتنا دون أي تأثير من أي كان.

**التطور المستمر:** سنتبنى ونحافظ على ثقافة الابتكار والاستجابة للتغيير وأفضل الممارسات.

**التعاون:** سنعمل من خلال التعاون الوثيق والمساعدة المتبادلة مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة.

## المحتويات

1	رؤيتنا ورسالتنا وقيمنا
5	رسالة رئيس مجلس الإدارة
9	مجال تركيزنا
11	مجلس المفوضين
22	الأمانة
23	العلامات البارزة لتدخلات اللجنة في السوق في عام 2022
23	تحديد السلوك الضار بالمنافسة ورفاهية المستهلك في السوق المشتركة
48	تعزيز الإنفاذ
57	المناصرة والتعاون الاستراتيجي
71	التعزيز المؤسسي
73	آفاق المستقبل

## قائمة الأشكال

- الشكل 1: حالات الاندماج التي تم التعامل معها حسب النتيجة / التقرير في عام 2022 مقارنة بعام 2021 ..... 24
- الشكل 2: حالات الاندماج حسب القطاع الاقتصادي 2022 مقارنة بعام 2021 ..... 25
- الشكل 3: الدول الأعضاء المتأثرين بحالات الاندماج ..... 26
- الشكل 4: الممارسات التجارية التقييدية حسب النوع ..... 35
- الشكل 5: الممارسات التجارية التقييدية حسب القطاع ..... 36
- الشكل 6: الدول الأعضاء المتضررين من الحالات ..... 37
- الشكل 7: حالات المستهلكين التي تم التعامل معها في عام 2022 مقارنة بعام 2021 ..... 42
- الشكل 8: الدول الأعضاء المتضررين من الحالات ..... 43

## المختصرات

ABA	نقابة المحامين الأمريكية
ACF	منتدى المنافسة الأفريقي
AFCAC	لجنة الطيران المدني الأفريقية
AfCFTA	منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
AU	الاتحاد الأفريقي
CAK	هيئة المنافسة في كينيا
CARICOM	جماعة الكاريبي والسوق المشتركة
CBC	مجلس أعمال الكوميسا
CC	لجنة المنافسة في موريشيوس
CCJ	محكمة العدل التابعة للكوميسا
CCPC	لجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك
CCRED	مركز تنظيم المنافسة والتنمية الاقتصادية
CFTC	لجنة المنافسة والتجارة العادلة
COMESA	القوميسا
COMFWB	اتحاد المرأة في الأعمال التجارية بالقوميسا
CTC	لجنة تنظيم المنافسة بالقوميسا والتعريف
CBE	البنك المركزي المصري
CID	لجنة التقرير المبدئي
EAC	جماعة شرق أفريقيا
ECA	جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية
EC	المفوضية الأوروبية
ESCC	لجنة تنظيم المنافسة بالقوميسا في إيسواتيني
EAEU	الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية
EEC	اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
EU	الاتحاد الأوروبي
FTC	لجنة التجارة العادلة في سيشيل
ICN	شبكة المنافسة الدولية
ICPEN	الشبكة الدولية لحماية المستهلك وإنفاذ القانون
LAZ	جمعية القانون في زامبيا
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
RICA	هيئة التفتيش والمنافسة وحماية المستهلك في رواندا
SADC	الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
TFTA	منطقة التجارة الحرة الثلاثية
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

## رسالة رئيس مجلس الإدارة

يشرفني أن أقدم التقرير السنوي للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا ("اللجنة") لعام 2022. ويسلط هذا التقرير الضوء على المعالم التي حققتها اللجنة في عام 2022 حيث تواصل تعزيز المنافسة في السوق المشتركة وتعزيز رفاهية المستهلك. وقد سجل العام العديد من النجاحات حتى وسط التحديات العالمية مثل الحرب الروسية الأوكرانية وجهود العالم للتعافي من آثار جائحة كورونا.

وقد أضاف المشهد الاقتصادي في العام قيد الاستعراض طبقة أخرى من التحديات أثرت على المنافسة وإنفاذ قانون المستهلك. ففي عام 2022، بلغ النمو الاقتصادي العالمي 3.2% بحسب صندوق النقد الدولي (IMF)، نزولا من 6% في عام 2021. وبلغ النمو في أفريقيا جنوب الصحراء 3.6%، نزولا من 4.7% في عام 2021.

ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في عام 2023 إلى 2.7%. ومع ذلك، وحتى مع التحديات العالمية البارزة وبطء معدلات النمو العالمي، فقد حققت اللجنة معالم بارزة في إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك في السوق المشتركة، وبذلك دعمت جدول أعمال التكامل الإقليمي.

وفي العام قيد الاستعراض، أصدر مجلس الطعون قراره الأول. وجاء ذلك في أعقاب استئناف من الاتحاد الأفريقي لكرة القدم (الكاف) ضد قرار لجنة التقرير المبدئي (CID) برفض التعهدات التي تم التفاوض عليها بين الكاف واللجنة. وكان القصد من هذه التعهدات معالجة شواغل المنافسة التي حددتها اللجنة في هذا الشأن. ولم يوافق مجلس الطعون على قرار لجنة التقرير المبدئي وأيد التعهدات التي تم التفاوض عليها بين الكاف واللجنة. ويمثل قرار مجلس الطعون دليلا واضحا على استقلالية مختلف هيكل صنع القرار داخل الإطار التنظيمي للمنافسة في الكوميسا وفقا للوائح تنظيم المنافسة في الكوميسا ("الوائح").

كما استمرت اللجنة في تلقي المزيد من القضايا المتعلقة بالمستهلكين بعد تفعيل القسم في عام 2020. وكانت هناك أيضا زيادة في عدد حالات الاندماج والتحقيقات في الممارسات التجارية التقييدية التي تم التعامل معها والتي عززت رفاهية المستهلكين في السوق المشتركة.

وأنا أدرك الدور الهام الذي تؤديه السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة في تنفيذ ولايتنا وأعرف أن نجاحاتنا هي أيضا نجاحاتهم. وفي اتصالاتنا المستمرة مع الدول الأعضاء، واصلت اللجنة تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات إلى الدول الأعضاء. وقد قدمت المساعدة الفنية لدعم وضع القوانين ومواءمتها ودعم البنية المؤسسية لمؤسسات الإنفاذ، كما قدم بناء القدرات إلى الدول الأعضاء لتزويدها بمهارات التحقيق اللازمة للتحقيق في القضايا ودعم تنفيذ اللوائح على المستوى الوطني.

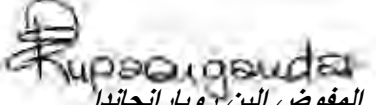
وفي العام قيد الاستعراض، رحبت اللجنة بثلاثة مفوضين جدد في مجلسها، وهم أمين اللجنة أدلبرت إيمانويل بوتو نكايامانا من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمفوض فيبين نوجا من موريشيوس، والمفوض سام كولوبا واتاسا من أوغندا. وقد جلب المفوضون الجدد ثروة من المعرفة إلى المجلس وهو أمر ضروري للاضطلاع بدوره القضائي والرقابة على السياسات.

اسمحوا لي أن أبادر إلى ملاحظة أنه لا ينبغي للجنة أن تستأثر بالإنجازات التي تحققت في عام 2022 دون الاعتراف بدور الشركاء المتعاونين. ولذلك، أود أن أشكر شركاءنا المتعاونين الذين ما فتئوا يدعمون بعض أنشطة اللجنة من خلال تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات. وتشمل هذه المؤسسات أمانة الكومنولث، والمديرية العامة للمنافسة التابعة للاتحاد الأوروبي، ولجنة التجارة الاتحادية للولايات المتحدة، ووزارة العدل في الولايات المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

كما أنه بالتعاون المستمر مع مختلف المؤسسات مثل المكتب الإقليمي للاتحاد الأفريقي للجنوب الأفريقي (AU-SARO) وشبكة المنافسة الدولية (ICN) ونقابة المحامين الأمريكية (ABA) ورابطة المحامين الدولية (IBA). وتشمل المنظمات الأخرى لجنة الطيران المدني الأفريقية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وجامعة جوهانسبرج، ومركز لوائح المنافسة والتنمية الاقتصادية، واللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ولجنة المنافسة التابعة لجماعة الكاريبي، ومنتدى المنافسة الأفريقي.



وأخيراً، أود أن أشكر مجلس المفوضين وإدارة اللجنة على تفانيهما والتزامهما بخدمة اللجنة. لقد ارتقى المفوضون إلى مستوى المهمة الضخمة المتمثلة في الفصل في القضايا المعقدة. وبطبيعة الحال، لم يكن ذلك ممكناً بدون العمل الاستثنائي الذي قدمته إدارة اللجنة. وبوسعي أن أبلغكم بثقة أن جميع الأطراف قد ارتقوا إلى مستوى المهمة على نحو كاف بعد أن واجهت حالات فريدة وتحديات جديدة.

  
المفوض إلين روبرانجاندا

رئيس اللجنة

## كلمة المدير

مرة أخرى، شهد عام 2022 فترة أخرى مليئة بالتحديات ولكنها مثيرة للاهتمام فيما يتعلق بولاية اللجنة، حيث حققت اللجنة في قضايا مثيرة للاهتمام تتعلق بالمنافسة والمستهلكين، كما اضطلعت بعدة أنشطة لإنفاذ القانون تتسم باللين تهدف إلى ضمان التنافسية الفعالة في السوق المشتركة<sup>1</sup> وحماية المستهلكين من السلوك غير التقليدي من جانب الأعمال التجارية العاملة فيها.

تم تسليط الضوء على مجالات تركيز اللجنة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2021-2025 التي تنص على أربعة أهداف استراتيجية، وهي: (أ) تحديد السلوك الضار بالمنافسة ورفاهية المستهلك في السوق المشتركة؛ (ب) تعزيز الإنفاذ؛ الدعوة والتعاون الاستراتيجي؛ (ج) تعزيز البحوث و(د) التعزيز المؤسسي. وتتماشى هذه الأهداف الاستراتيجية مع المادة 55 من المعاهدة المنشئة للكوميسا وتهدف إلى تعزيز التكامل الإقليمي من خلال معالجة أي سلوك قد يلغي هدف التجارة الحرة والمحرة في السوق المشتركة. وتهدف الأهداف الاستراتيجية أيضا إلى تعزيز رفاهية المستهلكين في السوق المشتركة من خلال حمايتهم من السلوك العدواني من جانب الجهات الفاعلة في السوق.



في العام قيد الاستعراض، تم الإبلاغ عما مجموعه واحد وستين (61)

عملية اندماج، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 32.8% عن عام 2021. وقد حدثت معظم عمليات الاندماج هذه في قطاعات الخدمات المصرفية والمالية والزراعة والطاقة والنقل والخدمات اللوجستية. وفي العام نفسه، عالجت اللجنة سبع (7) حالات من الممارسات التجارية التقييدية التي أثر معظمها على النقل والتخزين والخدمات اللوجستية. كذلك، تم التعامل مع عشرين (20) حالة تتعلق بحماية المستهلك، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 100% عن عام 2021. وكانت معظم حالات المستهلكين التي تم التعامل معها في قطاعات الطيران والصحة وتجارة الجملة والتجزئة. وتدرك اللجنة أن المستهلكين هم أكبر الجهات الفاعلة الاقتصادية الفردية، ومع ذلك هم الأكثر ضعفا. علاوة على ذلك، فإن اللجنة تدرك أنه عندما لا تحترم حقوق المستهلكين وتحميها، فإنه يكون من الصعب تنفيذ جدول أعمال التكامل الإقليمي.

ولتنفيذ ولايتها بفعالية، فإن اللجنة تعمل بصورة وثيقة مع السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة في الدول الأعضاء. لذلك، في عام 2022، قدمت اللجنة الدعم المالي لإيسواتيني لتطوير خطتها الاستراتيجية، وملاوي لتطوير قوانين المنافسة وحماية المستهلك، وزامبيا لتدريب أعضاء مجلس الإدارة. وفي جيبوتي بدأ مشروع لدعم وضع سياسة للمنافسة وتطوير قوانين المنافسة وحماية المستهلك التي من المتوقع أن تكتمل في عام 2023. وقدم بناء القدرات إلى بروندي وجزر القمر وإثيوبيا، فضلا عن تقديم الدعم لتدريب الجهاز القضائي في زيمبابوي. وقد استعرضت اللجنة مذكرات التفاهم الحالية مع إيسواتيني وزامبيا ووقعت مذكرات تفاهم جديدة مع إثيوبيا ورواندا.

ولبناء القدرات بين مختلف أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالإنفاذ الفعال لقوانين المنافسة وحماية المستهلك، فقد عقدت اللجنة ورشة العمل الإقليمية الأولى للممارسين القانونيين. وحضر ورشة العمل محامون من عشرة (10) دول أفريقية. وأدت ورشة العمل التي نظمتها الممارسون القانونيون إلى توقيع مذكرة تفاهم مع جمعية القانون في زامبيا. كما عقدت اللجنة ورشة العمل الإقليمية الثانية للقضاة التي حضرها قضاة من ثلاث عشرة (13) دولة عضو وثلاثة (3) رؤساء قضاة من جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وزيمبابوي بالإضافة إلى القاضي رئيس محكمة العدل في الكوميسا. كذلك تم توعية مجتمع الأعمال في زامبيا وكينيا بالتراماتهما بموجب قوانين المنافسة وحماية المستهلك الوطنية والإقليمية حتى أثناء مكافحتها لآثار جائحة كورونا على عملياتهما.

وعلى الصعيد الدولي، أقامت اللجنة، خارج الكوميسا، علاقة عمل كبيرة مع اللجنة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية ولجنة المنافسة التابعة للجماعة الكاريبية توجت بتوقيع مذكرات تفاهم. علاوة على ذلك، شاركت اللجنة في العديد من الأنشطة التي قادها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والاتحاد الأوروبي (EU) والتي تضمنت متحدثين في المسائل المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) وسلامة المنتجات الاستهلاكية. وتعاونت اللجنة أيضا مع وزارة العدل في الولايات المتحدة ولجنة التجارة الاتحادية (USFTC و USDoJ)، ومنتدى المنافسة الأفريقي، ولجنة المنافسة في جنوب أفريقيا، بشأن عدة قضايا تتراوح

<sup>1</sup> في هذا التقرير السنوي، يستخدم مصطلح "السوق المشتركة" بالترادف مع مصطلح "الكوميسا" ما لم ينص السياق على خلاف ذلك.



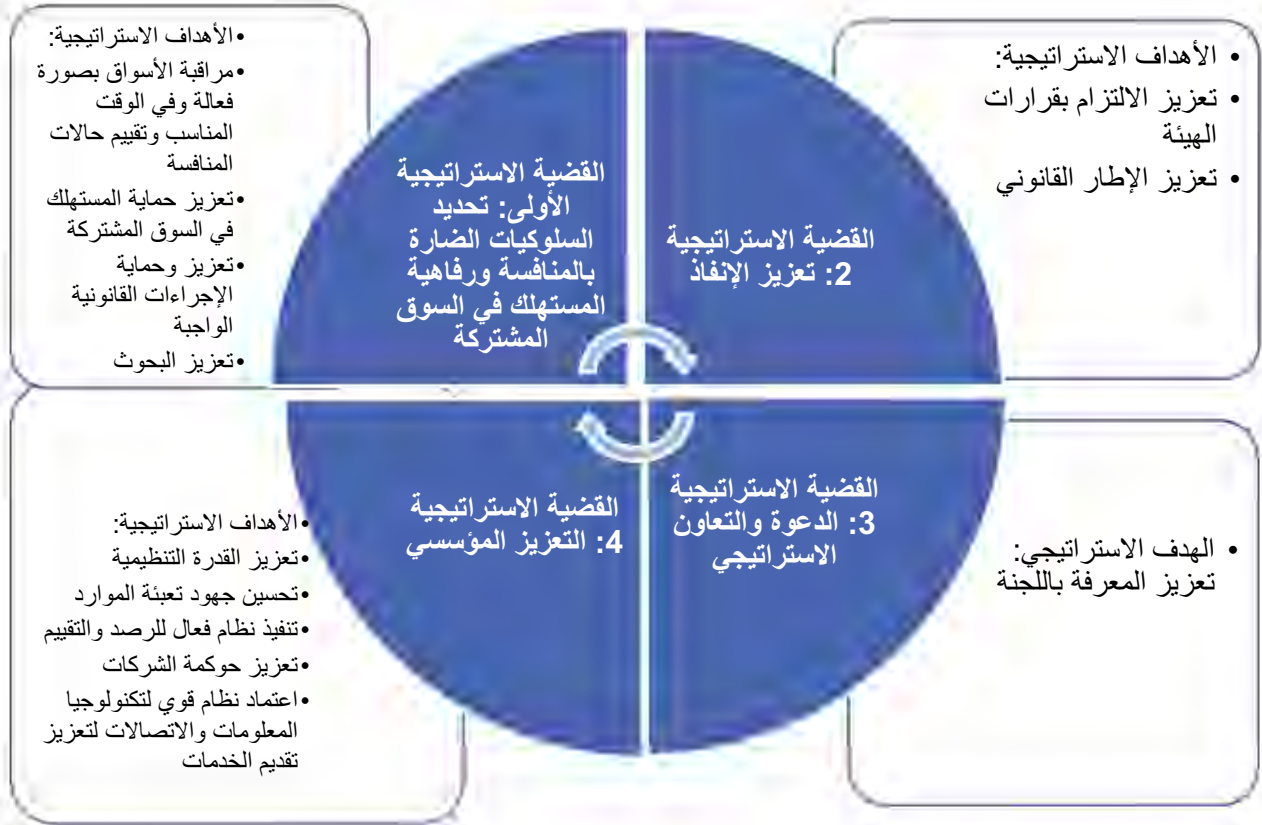
بين حلقات العمل التدريبية المشتركة والتفاعلات الثنائية بشأن التحقيق في القضايا. وقد أدت علاقة العمل الممتازة بين اللجنة والمديرية العامة للمنافسة في الاتحاد الأوروبي إلى إلحاق اثنين من موظفي اللجنة في مكاتب المديرية العامة في بروكسل لمدة ثلاثة أشهر.

ولا يسعني إلا أن أكون أكثر فخرا بمجلس إدارة اللجنة وموظفيها على هذا الالتزام الراسخ بإنجاز وتنفيذ ولاية اللجنة بكل حزم. وتعرب اللجنة أيضا عن امتنانها لأمانة الكوميسا من خلال الأمين العام السيدة تشيليشي ميوندو كابويوي التي واصلت تقديم الدعم للجنة.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأعبر عن تقديري العميق لكم، أنتم أصحاب المصلحة. لقد حققت اللجنة جميع الإنجازات محل هذا التقرير بسبب الدعم الذي لا غنى عنه الذي قدمه جميع أصحاب المصلحة. ولذلك، فإننا نؤكد لكم بوصفنا موظفين عموميين دوليين لكم، أننا سنواصل الاستجابة للنداء السامي بتقديم الخدمة العامة بما يخدم مصلحة السوق المشتركة وخارجها



الدكتور ويلارد مويمبا  
المدير والرئيس التنفيذي



## الهيكل التنظيمي



المجلس هو اللجنة العليا للسياسات وإصدار الأحكام في اللجنة وله اختصاص اتخاذ القرارات بشأن القضايا المحالة إليه من اللجنة. وهو يحدد سبل الانتصاف المناسبة للتصدي لأي ممارسات مانعة للمنافسة يتم تحديدها. يتكون المجلس من ثلاثة عشر (13) عضوا كحد أقصى يعينهم المجلس الوزاري من الدول الأعضاء في الكوميسا. وتم تعيين ثلاثة من المفوضين وفقا للمادة 13 (4) من اللوائح كأعضاء في لجنة التقرير المبدئي. ويتمثل دور لجنة التقرير المبدئي في الفصل في قضايا المنافسة والمستهلكين المعروضة على اللجنة واتخاذ قرارات بشأنها. ويجوز استئناف قرارات لجنة التقرير المبدئي أمام مجلس الطعون وفقا لقواعد إجراءات مجلس الطعون لعام 2017. ولضمان الاستقلال والحياد بين هيئتي التقاضي هاتين، فإن أعضاء لجنة التقرير المبدئي الثلاثة (3) ليسوا جزءا من أعضاء مجلس الطعون الذين يجلسون للنظر في الاستئناف. ويتشكل أعضاء مجلس الطعون من مجلس المفوضين. ولزيادة ضمان المساءلة والإجراءات القانونية الواجبة، فإن قرارات مجلس الطعون قابلة للاستئناف أمام محكمة العدل التابعة للكوميسا.

### رئيس مجلس الإدارة، المفوضة إلين روبرانجاندا

المفوضة إلين روبرانجاندا هي الرئيس الحالي للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا اعتبارا من سبتمبر 2021. وهي حاصلة على درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في الاقتصاد ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة زيمبابوي. ولديها خبرة واسعة في تحليل الاقتصاد الكلي والمشتريات العامة وتحليل التعريفات التجارية وسياسة وقانون المنافسة.

وبصفتها ممارسا للتجارة والمنافسة، فهي ترأس حاليا لجنة المنافسة والتعريفات (CTC) في زيمبابوي. وخلال فترة ولايتها، نجحت في تعزيز رؤية اللجنة ومراجعة قانون المنافسة لمواءمته مع أفضل الممارسات الدولية. وقبل انضمامها إلى اللجنة، عملت في وزارة المالية والتنمية الاقتصادية ومجلس المشتريات الحكومية. وكذلك فازت بالجائزة الذهبية لكونها قائد خدمة عامة بارز بموجب جوائز ميغافاست بزنس التي عقدت في نوفمبر 2021، تقديرا لمساهماتها البارزة وجهودها الاستثنائية وإنجازاتها في القطاع العام في زيمبابوي. وهي حاليا عضو مجلس إدارة اللجنة الوطنية للتنافسية وعضو لجنة التدقيق في وزارة الصناعة والتجارة.



لجنة المنافسة بالكوميسا

تقرير سنوي

## نائب الرئيس، المفوض بريان موليتامبو لينجيلا

يشغل المفوض بريان موليتامبو لينجيلا منصب المدير التنفيذي للجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك في زامبيا (CCPC). وقد شغل سابقا منصب مدير عمليات الاندماج والاحتكار، ومدير الكارتلات والممارسات التجارية التقييدية ومدير حماية المستهلك. وبصفته مديرا لحماية المستهلك، كان مسؤولا عن حماية المستهلكين في زامبيا من الممارسات التجارية غير العادلة، حيث عمل كيدل معين من زامبيا لحماية المستهلك في الأونكتاد. وقد تحدث على نطاق واسع محليا وإقليميا وعالميا حول قضايا المنافسة وحماية المستهلك تحت رعاية شبكة المنافسة الدولية ICN والشبكة الدولية لحماية المستهلك وإنفاذ لوائح المنافسة ICPEN واللجنة والحوار الأفريقي حول حماية المستهلك. وفي عام 2015، شغل منصب زميل زائر دولي في لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية USFTC. ومنذ عام 2018، شغل منصب مفوض في مجلس مفوضي اللجنة. بين عامي 2018 و2021، عمل المفوض لينجيلا كعضو في لجنة الشؤون الفنية والاستراتيجية ولجنة التقرير المبدئي. وهو يشغل حاليا منصب نائب رئيس مجلس مفوضي اللجنة ورئيس لجنة البناء وعضو لجنة الشؤون الفنية والاستراتيجية للجنة.



## المفوض السفير ميسجانو أرجا مواش

يشغل المفوض مواش حاليا منصب وزير الدولة بوزارة الخارجية لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية. وقد شغل سابقا منصب المدير العام لمجموعة إثيو إنجنيرنج في إثيوبيا من ديسمبر 2021 إلى ديسمبر 2022، ووزير الدولة بوزارة التجارة والصناعة من أكتوبر 2018 إلى نوفمبر 2021 ووزير الدولة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في إثيوبيا من مايو إلى أكتوبر 2018. وقد شغل منصب رئيس ديوان رئيس وزراء إثيوبيا، معالي هاييلي مريم ديسابين وسعادة أبي أحمد. وفي الفترة من ديسمبر 2011 إلى نوفمبر 2017، شغل منصب سفير فوق العادة مفوض ومبعوث خاص لدولتي قطر والإمارات العربية المتحدة. ومن يوليو 2010 إلى سبتمبر 2013، عمل قنصلا عاما لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية في دبي والإمارات الشمالية، كما قاد مديرية شؤون الأمن القومي الحدودي والموارد العابرة للحدود، والحوكمة الإقليمية، وشؤون العدالة وحقوق الإنسان والسياسات، ومديرية المعلومات والتحليل. وشغل السفير ميسجانو أيضا منصب نائب رئيس البلدية ورئيس مكتب مدينة أديس أبابا للإعلام والثقافة وعضو المجلس الوزاري ونائب رئيس مجلس الألفية في أديس أبابا من عام 2006 إلى مايو 2008. ويعمل المفوض مواش حاليا عضوا في لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة.



لجنة المنافسة بالكوميسا

تقرير سنوي

## المفوض السناتور دانسون مونجاتانا

المفوض السناتور دانسون بوي مونجاتانا هو عضو في مجلس الشيوخ عن مقاطعة نهر تانا في كينيا ومستشار أول ومؤسس مونجاتانا وشركاه للمحاماه. وقد عمل كيرلماني في جمهورية كينيا ممثلا لدائرة جارسن الانتخابية. في 2013-2014، شغل منصب رئيس هيئة الموائئ الكينية، كما شغل منصب المساعد الخاص لكبير المستشارين السياسيين لمكتب الرئيس في عام 2013. وقد اكتسب خبرة في تخصصات مختلفة كيرلماني أثناء عمله كمساعد وزير في حكومة كينيا في الخدمات الطبية والعدل والترابط الوطني والشؤون الدستورية والشؤون الخارجية والأراضي وإدارة المقاطعات والأمن الداخلي وسلطات التنمية الإقليمية. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في القانون والماجستير في قانون التجارة والاستثمار من جامعة نيروبي.

والمفوض مونجاتانا رئيس لجنة الشؤون الفنية والاستراتيجية لمجلس الإدارة وعضو لجنة المالية والإدارية. كما شغل منصب عضو في العديد من اللجان المخصصة التابعة للمجلس.



## المفوض لويديز فنسنت نكوما

المفوض لويديز فنسنت نكوما هو المدير التنفيذي للجنة المنافسة والتجارة العادلة في ملاوي. وقبل ذلك، كان خبيراً محترفاً في صياغة سياسة المنافسة وإنفاذها وتطبيقها على المستويين الوطني والإقليمي. وقد عمل سابقاً في كل من لجنة المنافسة والتجارة العادلة (CFTC) ولجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا (CCC). ولديه خبرة واسعة في العمل على برامج التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية حيث عمل في وزارة التجارة والصناعة وكذلك في القنصلية العامة لملاوي في جوهانسبرج كملحق للتجارة والاستثمار. وهو حاصل على درجة الماجستير ودبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد لقانون المنافسة من كلية كينجز في لندن. وهو حاصل أيضاً على درجة البكالوريوس في العلوم الاجتماعية تخصص الاقتصاد من جامعة ملاوي.

والمفوض نكوما عضو في لجنة التقرير المبدئي ولجنة البناء ولجنة الشؤون المالية والإدارة التابعة للجنة.



لجنة المنافسة بالكوميسا

تقرير سنوي

## المفوضة تمبيليلي دلاميني

المفوضة تمبيليلي دلاميني عضو في مجلس الإدارة وهي خبير قانوني محنك امتدت مسيرتها القانونية لأكثر من أربعة عشر عاما، عشر منها كانت مع لجنة المنافسة في إيسواتيني (ESCC) حيث تنقلت في مناصب مختلفة. وهي حاليا مستشار قانوني والسكرتير المؤسسي في اللجنة وحاصلة من جملة مؤهلاتها على ليسانس الحقوق (جامعة سوازيلاند)، وماجستير في قانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي ودبلوم دراسات عليا في قانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي من كلية كينجز في لندن. كذلك، تم قبولها كمحامية في المحكمة العليا في سوازيلاند في فبراير 2012 ولديها خبرة واسعة في قانون المنافسة والمستهلك بالإضافة إلى مجالات القانون الأخرى، كما عملت في الممارسة الخاصة والخدمة العامة حيث عملت في مكتب المدعي العام.



أثناء عملها في لجنة المنافسة في إيسواتيني، قامت المفوضة دلاميني على مدى السنوات العشر الماضية بقراءة وتحليل مختلف الوثائق القانونية المقدمة من الأطراف وصياغة الآراء القانونية حول الجوانب العريضة لقانون المنافسة والمستهلك، مما يسهل في نهاية المطاف من اتخاذ قرارات مستنيرة وسليمة من فرق القضايا التي تجري التحقيقات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، قامت المفوضة دلاميني بصياغة المرافعات، وتمثيل لجنة إيسواتيني أثناء الجلسات القضائية، ومساعدة فرق القضايا في مختلف التحقيقات واللجنة في مختلف التحديات القانونية الناشئة عن عملهم. وبصفتها سكرتير مؤسسي، فهي تقدم الدعم القانوني والتوجيه لمجلس إدارة لجنة إيسواتيني ولجانها المعنية بالحوكمة والأخلاقيات والنزاعات والواجبات. وهي حاليا رئيسة لجنة الشؤون المالية والإدارة وعضو في لجنة التقرير المبدئي في اللجنة.

## المفوض فرانسيس لبيون

يشغل فرانسيس لبيون حاليا منصب السكرتير الرئيسي للتجارة في وزارة المالية والتخطيط الوطني والتجارة في سيشيل. وقبل ذلك، شغل منصب الرئيس التنفيذي للجنة التجارة العادلة في سيشيل. بدأ حياته المهنية في البنك المركزي لسيشيل وشغل منصب كبير مسؤولي الدين المحلي في وحدة الدين العام. شغل منصب مدير التجارة والمبيعات في بنك باركليز في سيشيل قبل انضمامه إلى لجنة التجارة العادلة في ديسمبر 2010 كمحلل أول للمنافسة وتمت ترقيته إلى مدير المنافسة في يناير 2012، إلى نائب الرئيس التنفيذي في عام 2015 وتم تعيينه رئيسا تنفيذيا في عام 2017. كما أنه عضو في مجلس طعون هيئة الخدمات المالية.



المفوض لبيون حاصل على درجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في الاقتصاد والمالية والمحاسبة، ودبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد لقانون المنافسة، ودبلوم في المحاسبة وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة غرب اسكتلندا من خلال جامعة سيشيل. وهو عضو في لجنة البناء ونائب رئيس لجنة الشؤون الفنية والاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة.

لجنة المنافسة بالكوميسا

تقرير سنوي

## المفوض إسلام تاج السر أحمد الحسن

المفوض إسلام تاج السر هو محام ومستشار قانوني ومدع عام سابق يتمتع بخبرة تزيد على خمسة عشر عاما، منها تسع سنوات من العمل المكثف في العلاجات التجارية والتكامل الإقليمي وتنظيم المنافسة وحماية المستهلك. حصل على درجة البكالوريوس في القانون ودبلوم في الترجمة القانونية. عمل (في السودان) في وزارة العدل والنيابة العامة ومفوضية المساعدات الإنسانية كأمين سجل عام لمنظمات الإغاثة التطوعية والإنسانية.

والمفوض الحسن عضو في لجنة التقرير المبدئي ولجنة البناء ولجنة الشؤون الفنية والاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة. كما عمل في مجلس الإدارة في العديد من اللجان المخصصة.



## المفوضة بياتريس أووموكيزا

تشغل المفوضة أووموكيزا حاليا منصب المدير العام لهيئة التفتيش والمنافسة وحماية المستهلك في رواندا (RICA). وقبل توليها هذا المنصب، شغلت منصب المدير العام لخدمات التفتيش وإصدار الشهادات للزراعة والثروة الحيوانية في رواندا (RALIS) التابعة لوزارة الزراعة والموارد الحيوانية (MINAGRI) حيث نسقت أنشطة الصحة والصحة النباتية (SPS) بالإضافة إلى وظائف المنظمة الوطنية لوقاية النباتات (NPPO).

عملت كمسؤول اتصال للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (IPPC) لرواندا. كما شغلت منصب عضو مجلس إدارة المجلس الوطني لتنمية الصادرات الزراعية 2012-2015 (NAEB) ونائب رئيس مجلس إدارة مجلس تنمية الموارد الزراعية والحيوانية في رواندا 2015-2018 (RAB). لديها خبرة واسعة في مراقبة الجودة وكذلك المعايير وإنفاذ اللوائح وتشارك بنشاط في تطوير العديد من السياسات واللوائح والمعايير. وهي حاصلة على درجة الماجستير في علوم النبات مع تخصص في أمراض النبات وعلم الحشرات من جامعة واجينجينج، هولندا.



وتعمل المفوضة أووموكيزا رئيسا للجنة المخاطر والتدقيق التابعة للجنة.

لجنة المنافسة بالكوميسا

تقرير سنوي



## المفوض محمود ممتاز (دكتوراه)

يشغل المفوض محمود ممتاز (دكتوراه) حاليا منصب رئيس مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية (ECA) منذ يناير 2021. وهو عضو مجلس إدارة هيئة تنظيم قطاع الغاز، والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، ومرفق الكهرباء المصري، وجهاز حماية المستهلك. كما أنه عضو في اللجنة الاستشارية لمكافحة الإغراق والدعم والضمان.

وقبل توليه منصبه في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، شغل منصب أخصائي تنمية القطاع الخاص في مقر البنك الدولي في واشنطن العاصمة حيث كان مسؤولا في الأساس عن العديد من مشاريع سياسات المنافسة وكذلك تنمية القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا. بالإضافة إلى ذلك، فقد شارك بنشاط في إعادة صياغة قوانين المنافسة وأنظمة الإنفاذ في عدد من دول الشرق الأوسط وأجرى العديد من الدورات التدريبية للعديد من أصحاب المصلحة، كما حاضر في قانون المنافسة والاقتصاد في كل من جامعة هامبورج بألمانيا وجامعة القاهرة بمصر.

الدكتور ممتاز حاصل على درجة الدكتوراه في قانون المنافسة والاقتصاد من جامعة هامبورج بألمانيا ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية من الجامعة الألمانية بالقاهرة.

الدكتور ممتاز هو رئيس لجنة التقرير المبدئي وعضو لجنة الشؤون الفنية والاستراتيجية.



## المفوض فيبين كمال نوجا

المفوض فيبين نوجا هو رئيس الشؤون القانونية والكراتلات في لجنة المنافسة في موريشيوس (CC). وهو محام، مقيد في نقابة المحامين في إنجلترا وويلز في الجمعية الشرفية لميدل تمبل، لندن، في عام 2006 ومقيد في نقابة المحامين في موريشيوس في يناير 2008. وقد انضم إلى لجنة المنافسة منذ إنشائها في عام 2009. حصل على ليسانس الحقوق (مع مرتبة الشرف) من جامعة لندن ساوث بانك، ثم حصل على ماجستير في القانون التجاري الدولي من جامعة كنت بالمملكة المتحدة وحصل على دورة مهنية في نقابة المحامين (BVC) في جامعة غرب إنجلترا، بريستول، المملكة المتحدة. وهو حاصل أيضا على دبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد لقانون المنافسة ودبلوم الدراسات العليا في قانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي، وكلاهما من كلية كينجز في لندن.

المفوض نوجا كذلك عضو في لجنة الشؤون الفنية والاستراتيجية ولجنة المخاطر والتدقيق التابعة للجنة



لجنة المنافسة بالكوميسا

تقرير سنوي

### المفوض أدلبرت إيمانويل بوتو نكايماننا

يشغل المفوض أدلبرت نكايماننا حاليا منصب مستشار وزير التكامل الإقليمي والفرانكوفونية المسؤول عن جماعة شرق أفريقيا (EAC). شغل سابقا منصب وزير مقاطعة ماي ندومبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC) منذ عام 2018. وقبل ذلك، شغل منصب المدير التجاري المسؤول عن الحسابات الرئيسية في شركة ستاندرد تيليكوم حيث تدرج في الرتب من مشرف مبيعات في عام 2007 حتى تركه كمدير تجاري في عام 2018.

وهو حاصل على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة كينشاسا وتم قبوله في نقابة المحامين في عام 2012. وهو حاصل أيضا على دبلوم الدولة من كلية بومويي.

المفوض نكايماننا عضو في لجنة المخاطر والتدقيق التابعة لمجلس الإدارة.



### المفوض سام كولوبا واتاسا

المفوض سام واتاسا هو المدير التنفيذي لجمعية حماية المستهلك الأوغندية (UCPA). وهو أيضا رئيس اللجنة الفنية للبتروول التابعة لوزارة الطاقة والتنمية المعدنية في أوغندا ومفوض هيئة المنافسة في جماعة شرق أفريقيا. وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ماكيري، وهو عضو في معهد تشارترد للتسويق بالمملكة المتحدة.

المفوض واتاسا عضو في لجنة الشؤون المالية والإدارة.



لجنة المنافسة بالكوميسا

تقرير سنوي

## تعرف على فريق الإدارة



دكتور ويلارد مويمبا، المدير والرئيس التنفيذي



السيد ستيفين كاموكاما، مدير رعاية المستهلكين



السيدة ماري جورور، مدير الخدمات القانونية والالتزام

مدير الاندماجات والاستحواذ



كبير الاقتصاديين



السيد رولاند مانجو، المحاسب أمين السجل



لتر تعيين اللجنة منصب مدير عمليات الاندماج والاستحواذ وكبير الاقتصاديين. حيث قد كان منصب مدير عمليات الاندماج والاستحواذ يشغله سابقا الدكتور مويمبا قبل تعيينه رئيسا تنفيذيا بينما تم انشاء منصب كبير الاقتصاديين حديثا

لجنة المنافسة بالكوميسا

تقرير سنوي

## حوكمة الشركات

إن اللجنة تدرك أن نجاح ولايتها يملية حسن إدارتها وممارستها المؤسسية. وتنطوي حوكمة الشركات في اللجنة على ممارسات وسياسات مختلفة تعتبر حاسمة في ضمان كفاءة صنع القرار والإدارة. ويأتي على رأس نظام حوكمة الشركات هذا مجلس المفوضين (المجلس) ويتمتع بصفة غير تنفيذية. ويضمن مجلس الإدارة وجود المساءلة والشفافية والإجراءات القانونية الواجبة في قرارات اللجنة وأنشطتها الأخرى.

يجتمع مجلس اللجنة بانتظام لتوفير الرقابة التنظيمية والإدارية على اللجنة. ويخضع المجلس للوائح وميثاق المجلس، وأمين سجل اللجنة هو السكرتير. ويضطلع المسجل بمسؤولية ضمان الامتثال لإجراءات المجلس وقواعده. ولتوفير رقابة فعالة وكفاءة على اللجنة، يجوز للمجلس إنشاء لجان وتفويض أي لجنة من هذه اللجان بوظائفها كما يراه ضروريا. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأ المجلس أربع لجان لضمان الإشراف الفعال على شؤون اللجنة. وهذه اللجان هي:

1. لجنة المخاطر والتدقيق
2. لجنة الشؤون المالية والإدارة
3. لجنة الشؤون الفنية والاستراتيجية.
4. لجنة البناء

تتأكد لجنة المخاطر والتدقيق من أنها تحدد جميع المخاطر التي تتعرض لها اللجنة وتوصي بتدابير لمنع هذه المخاطر أو معالجة آثار المخاطر إذا كانت قد تحققت بالفعل. ولجنة التدقيق والمخاطر مسؤولة عن الحفاظ على أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر السليمة. وتتكون لجنة التدقيق والمخاطر من ثلاثة أعضاء.

تشمل صلاحيات لجنة الشؤون المالية والإدارة تطوير الميزانية السنوية للهيئة، والإشراف على مركزها المالي، والنظر في مسائل الموارد البشرية بما في ذلك التوظيف، ومراقبة الأداء المالي، وتقديم التقارير إلى مجلس الإدارة حسب الاقتضاء، ومراجعة سياسات الاستثمار والتوصية بها إلى المجلس من بين أمور أخرى. وهي مسؤولة عن كفاءة وفعالية وحوكمة اللجنة. وتتألف لجنة الشؤون المالية والإدارة من ثلاثة أعضاء.

تشرف لجنة الشؤون الفنية والاستراتيجية على تطوير العمليات والأنظمة التي تتعلق بجميع الوظائف الفنية للجنة. وهي تضع وتوصي للمجلس بالقواعد المتعلقة بالتنفيذ الفعال للوائح. كما توصي للمجلس بآليات مختلفة مثل اللوائح والقواعد لضمان تعزيز المنافسة بفعالية وكفاءة في السوق المشتركة من خلال منع الممارسات المانعة للمنافسة وكشفها وحظرها.

وفي عام 2022، تم إنشاء لجنة البناء للإشراف على مشروع بناء مقر اللجنة ومركز التدريب على قانون المنافسة والمستهلك في ليلونجوي، ملاوي.

وفي الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس الاجتماعات التالية.

### جدول 1: اجتماعات مجلس الإدارة المنعقدة في عام 2022

نوع الاجتماع	عدد الاجتماعات	الفترة الزمنية
اجتماع مجلس الإدارة	اثنان (2)	فبراير وأغسطس
مجلس الطعون	ستة (6)	بين فبراير وديسمبر
لجنة التقرير المبدئي	أحد عشر (11)	بين فبراير وديسمبر
لجنة الشؤون المالية والإدارة	واحد (1)	يوليو
لجنة الشؤون الفنية والاستراتيجية	واحد (1)	يوليو
لجنة البناء	اثنان (2)	مايو وديسمبر

لجنة المنافسة بالكوميسا



## تدريب مجلس الإدارة

في أغسطس 2022، تم تدريب أعضاء مجلس الإدارة على حوكمة الشركات والفصل في القضايا. ويعد تدريب أعضاء مجلس الإدارة أمرا أساسيا لضمان الإنفاذ الفعال لقوانين المنافسة وحماية المستهلك في السوق المشتركة، فضلا عن دعم عمليات اللجنة من خلال توفير التوجيه في مجال السياسات.



الجلوس من اليسار إلى اليمين: السيد مومبا كابومبا (مدرب)، والدكتور ويلارد موييما (الرئيس التنفيذي)، والسيدة لين روبرانجاندا (رئيس مجلس الإدارة)، والسيد بريان إم لينجيلا (نائب الرئيس) والقاضي دينيس ديفيس (مدرب).

## الأمانة

الأمانة هي جناح التحقيق في اللجنة. وهي مسؤولة عن العمليات اليومية للجنة وتقدم توصيات إلى المجلس بشأن التحقيقات التي تجرى وبشأن مسائل السياسة العامة الأخرى. ويرأس الأمانة مدير وكبير الموظفين التنفيذيين يعينهما المجلس الوزاري للكوميسا. علاوة على ذلك، تضم الأمانة خمس شعب ووحدات أساسية تعمل في مجال عمليات الاندماج والاستحواذ، والممارسات التجارية التقييدية، وحماية المستهلك، والخدمات القانونية والامتثال، والبحوث، والسياسات والمناصرة. وتتألف الشعب من محامين واقتصاديين خبراء في المنافسة وحماية المستهلك. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأمانة لديها وحدات للإشراف على الشؤون المالية والإدارية ومسائل تكنولوجيا المعلومات.



- بعض موظفي اللجنة

## العلامات البارزة لتدخلات اللجنة في السوق في عام 2022

تم تنفيذ أنشطة اللجنة لعام 2022 وفقا لبرنامج العمل السنوي المعتمد لعام 2022 والذي تم تطويره بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للهيئة. ويخلص هذا القسم الإنجازات الرئيسية للجنة في إطار القضايا الاستراتيجية الأربع (4) للجنة.

### الجزء (أ)

#### تحديد السلوك الضار بالمنافسة ورفاهية المستهلك في السوق المشتركة

تتمثل الولاية الأساسية للجنة في كشف الممارسات التجارية المانعة للمنافسة ومنعها وحظرها، بما في ذلك عمليات الاندماج المانعة للمنافسة، وحماية المستهلكين من السلوك العدائي من جانب الجهات الفاعلة في السوق التي لها عمليات في السوق المشتركة.

وتنطوي هذه المسألة الاستراتيجية على كشف السلوكيات المانعة للمنافسة وانتهاكات رفاة المستهلك والقضاء عليها في السوق المشتركة لمنع أي ضرر محتمل للمنافسة وتدهور رفاة المستهلكين في السوق المشتركة.

#### تنظيم عمليات الاندماج والاستحواذ

تقوم اللجنة منذ فبراير 2013 باستعراض عمليات الاندماج والاستحواذ التي تفي بشرط البعد الإقليمي (بأن تكون عمليات في دولتين عضويتين على الأقل). وعلى مر السنين، صقلت اللجنة نظمها واكتسبت خبرات ومهارات في استعراض عمليات الاندماج والاستحواذ. ومما له أهمية خاصة أن اللجنة قد وضعت نظاما شفافا جدا للفصل بين الولاية القضائية والاختصاصات في القضايا التي تستعرضها وتلك التي تستعرضها السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة. ومن خلال هذه العملية، راعت اللجنة باجتهاد مبدأ التبعية وهو اختيار السلطة/السلطات التي في وضعية أفضل لاستعراض حالة اندماج معينة. إن استعراض عمليات الاندماج ذات البعد الإقليمي أمر بالغ الأهمية، لأن عمليات الاندماج المانعة للمنافسة، إذا تركت دون تنظيم، قد تعمل ضد هدف معاهدة الكوميسا المتمثل في تكامل السوق الموحدة.

وفي الوقت ذاته، تعلق اللجنة أهمية كبيرة على التقييم الفعال والملائم زمانيا لعمليات الاندماج، وهو أمر مهم لضمان ألا يؤدي تنظيم عمليات الاندماج إلى إحباط الأعمال التجارية وتدفق الاستثمارات في السوق المشتركة. وتلزم اللوائح جميع عمليات الاندماج الواجب الإبلاغ عنها بإخطار اللجنة لاستعراضها والبت فيما إذا كانت مانعة للمنافسة أو مؤيدة للمنافسة أو محايدة للمنافسة. ويتعين على الأطراف في أي اندماج يجب الإبلاغ عنه إخطار اللجنة في غضون ثلاثين (30) يوما من قرار الطرفين بالدمج في حالة عدم فرض عقوبات على الأطراف.

الاندماج واجب الإخطار يعني اندمجا أو اندمجا مقترحا له بعد إقليمي وقيمة عند أو أعلى من العتبات المنصوص عليها في القاعدة 4 من القواعد المتعلقة بتحديد عتبات الإخطار بالاندماج وطريقة الحساب ("القواعد المتعلقة بعتبات الإخطار بالاندماج"). ويجب أن يفي الاندماج المقترح باختبار البعد الإقليمي والشروط التراكمية التالية بموجب القاعدة 4 من قواعد عتبات إخطار الاندماج:

- أ) دوران رأس المال المجمع أو القيمة المجمعة للأصول، أيهما أعلى، في السوق المشتركة لجميع أطراف الاندماج يساوي أو يتجاوز 50 مليون دولار أمريكي؛ و
- ب) دوران رأس المال المجمع أو القيمة المجمعة للأصول، أيهما أعلى، في السوق المشتركة لاثنتين على الأقل من أطراف الاندماج يساوي أو يتجاوز 10 ملايين دولار أمريكي، ما لم يحقق كل طرف من أطراف الاندماج ما لا يقل عن ثلثي إجمالي دوران رأسماله أو أصوله في السوق المشتركة داخل دولة عضو واحدة.

ولتيسير التجارة وتقديم التوجيه للأطراف، فإن اللجنة تقدم آراء استشارية للأطراف غير المتيقنين مما إذا كانت معاملاتهم قابلة للإخطار. وهذا يضمن توجيه الأطراف بشأن الخطوات التي يجب اتخاذها في معاملة معينة لتجنب التقاضي المحتمل لعدم الإخطار بمعاملة يجب الإبلاغ عنها. وفي الحالات التي تخلص فيها اللجنة إلى أن المعاملة غير قابلة للإخطار، فإنها تصدر خطاب طمأنة للأطراف المعنيين.

لجنة المنافسة بالكوميسا

تقرير سنوي



وتمنح خطابات الطمأنة استنادا إلى جملة أمور منها معاملة لا تفي بتعريف الاندماج على النحو المنصوص عليه في المادة 23 (1) من اللوائح أو معاملة لا تفي بعبئيات الإخطار بالاندماج بموجب القاعدة 4 من القواعد المتعلقة بعبئيات الإخطار بالاندماج.

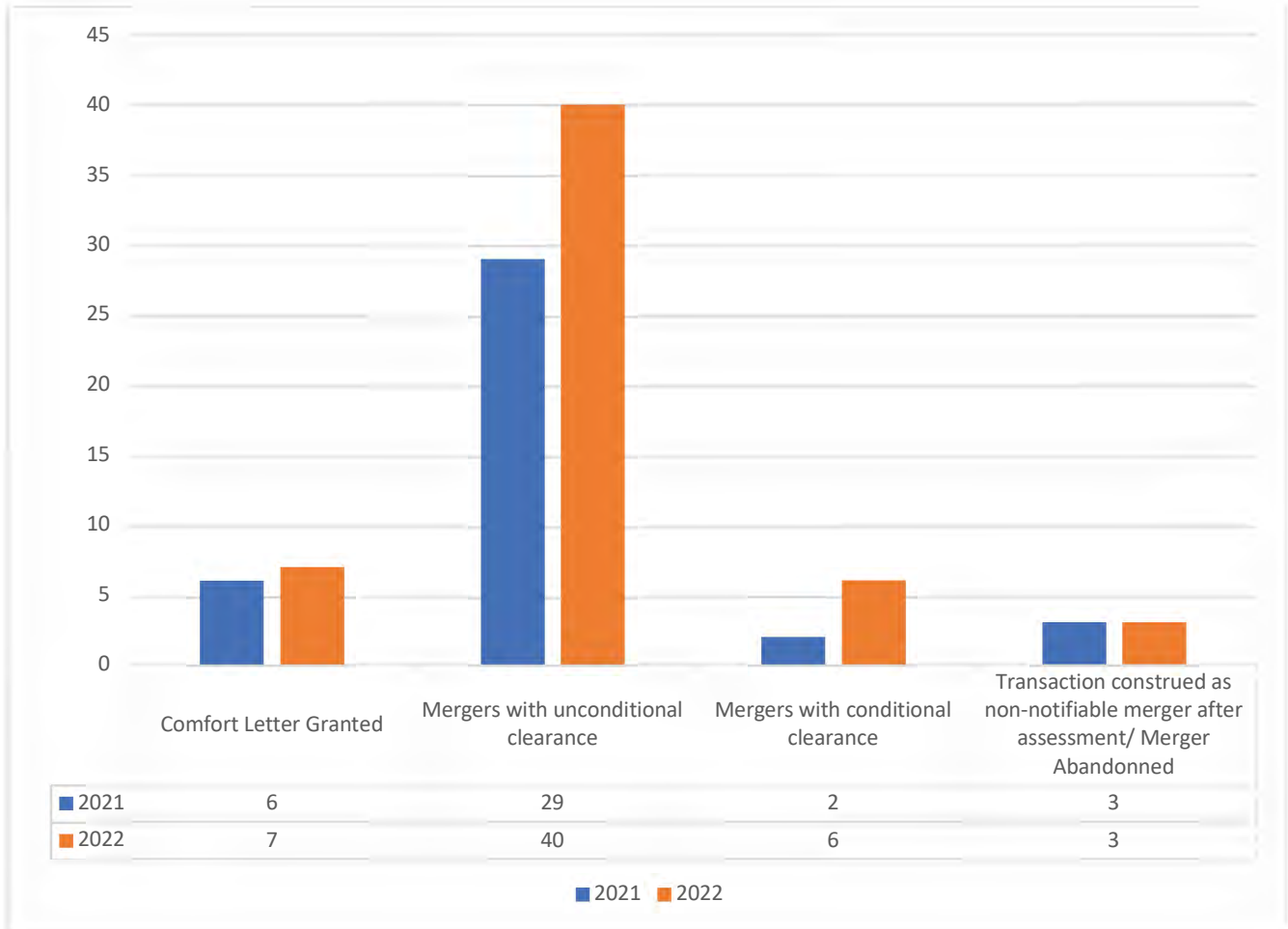
عندما ترفض اللجنة طلبا للحصول على خطاب طمأنة، فإنه يتعين على الأطراف إكمال إجراءات إخطار الاندماج على النحو المنصوص عليه في المادة 24 (3) من اللوائح والتي تشمل دفع رسوم إخطار الاندماج المعنية المطبقة.

وبمجرد الإخطار بهذه الصفة، تشرع اللجنة في تقييم الاندماج لتحديد أي شواغل تتعلق بالمنافسة والمصلحة العامة يحتمل أن تنجم عن الاندماج. قد تتم الموافقة على عمليات الاندماج التي يتم إخطار اللجنة بها إما دون قيد أو شرط أو بشروط أو قد يتم رفضها بالكامل.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، أخطرت اللجنة بما مجموعه واحد وستون (61) صفقة اندماج ووافقت لجنة التقرير المبدئي على ست وخمسين (56) صفقة في غضون الفترة القانونية البالغة 120 يوما المنصوص عليها في اللوائح. ومن بين عمليات الدمج التي تم إخطارها في عام 2022، تم ترحيل خمسة (5) عمليات اندماج إلى عام 2023.

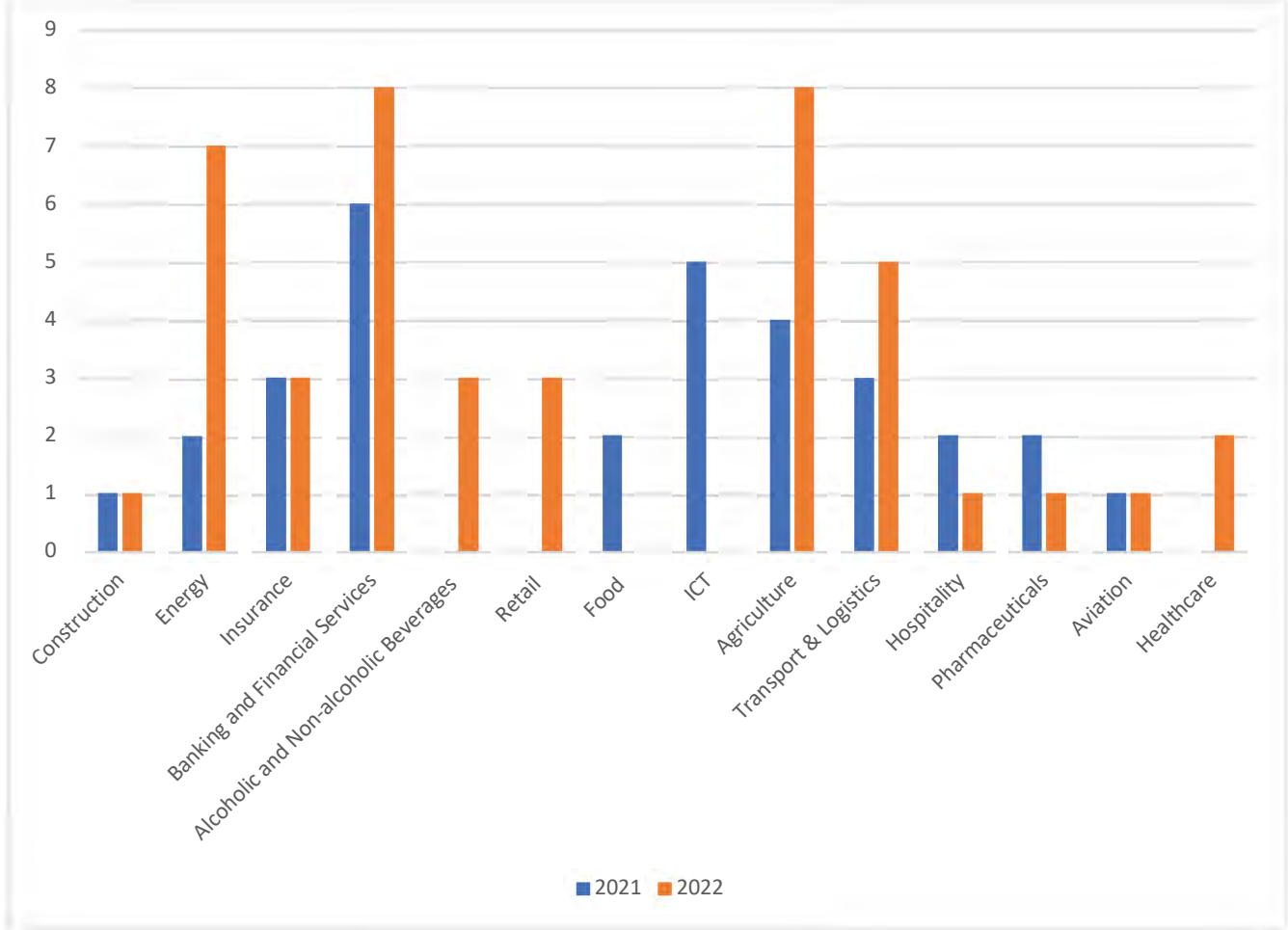
وتوضح الأرقام أدناه توزيع القضايا التي عالجتها اللجنة في عام 2022 مقارنة بعام 2021.

شكل 1: حالات الاندماج التي تم التعامل معها حسب النتيجة / التقرير في عام 2022 مقارنة بعام 2021



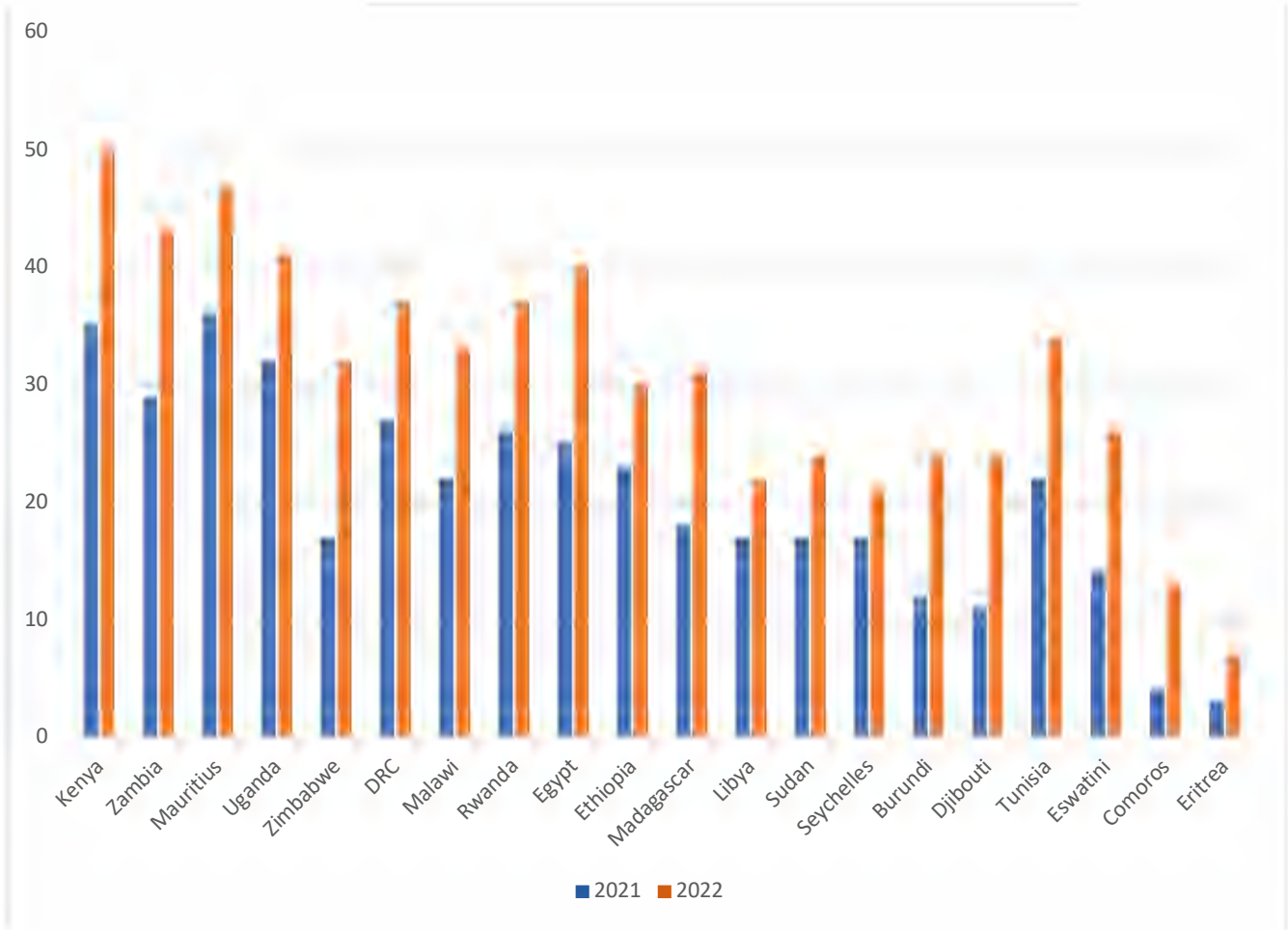
ويبين الشكل 1 أعلاه حالات الاندماج التي تولتها اللجنة حسب النتيجة/التقرير. ويظهر أن عدد معاملات الاندماج التي تمت الموافقة عليها دون شروط ارتفع من 29 إلى 40 بين عامي 2021 و2022 وتلك التي تمت الموافقة عليها بشروط زادت من 2 إلى 6 بينما ظل عدد المعاملات التي تم تفسيرها على أنها غير قابلة للإخطار كما هو.

شكل 2: حالات الاندماج حسب القطاع الاقتصادي 2022 مقارنة بعام 2021



يوضح الشكل 2 أعلاه الحالات حسب القطاع الاقتصادي في عام 2022 مقارنة بعام 2021. ويبين الشكل أن معظم الحالات التي تم التعامل معها في عام 2022 كانت في الزراعة والخدمات المصرفية والمالية بواقع (8) حالات، يليها قطاع الطاقة (7)، والنقل والخدمات اللوجستية (5)؛ في حين سجلت قطاعات أخرى مثل البناء والفندقة والأدوية والطيران حالة واحدة لكل منها. كما لوحظ أن هناك زيادة في عدد الحالات في كل قطاع من القطاعات في عام 2022 مقارنة بعام 2021 باستثناء الفندقة والمستحضرات الصيدلانية.

شكل 3: الدول الأعضاء المتأثرة بحالات الاندماج:



ويبين الشكل 3 أعلاه الدول الأعضاء المتأثرة بحالات الاندماج التي تقيمها اللجنة. وكانت البلدان الأكثر تضررا من الحالات التي تم تقييمها في عام 2022 هي كينيا، تليها موريشيوس وزامبيا وأوغندا ومصر مقارنة بعام 2021 حيث أثرت معظم الحالات على موريشيوس، تليها كينيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. والدول الأعضاء التي لديها أقل عدد من الحالات التي تؤثر عليها هي جزر القمر وإريتريا لكل من عامي 2022 و2021.

### أبرز حالات الاندماج التي قيمتها اللجنة في عام 2022

#### اندماج يشمل شركة سانلام للأسواق الناشئة المحدودة (SEM) وشركة آيو القابضة المحدودة (aYo)

تضمنت الصفقة استحواذ سانلام على 50% من الأسهم في آيو، مما أدى إلى السيطرة المشتركة على آيو من سانلام ومجموعة إم تي إن. وسانلام للأسواق الناشئة المحدودة هي شركة تابعة لمجموعة سانلام، وهي شركة تأمين في السوق المشتركة، بينما تقدم آيو خدمات التأمين متناهي الصغر المتنقلة. وستؤدي الصفقة إلى قيام سانلام بدور تطوير المنتجات والاكتمال، بينما ستتولى آيو مسؤولية تسويق وتوزيع منتجات التأمين متناهي الصغر وإدارة السياسات وعمليات المطالبات. ولاحظت اللجنة أن اتفاق شراء الأسهم يتضمن أحكاما حصرية اعتبرتها تقييدية مفرطا وغير ضرورية لتحقيق أهداف المشروع المشترك أو لحماية استثمارات الأطراف المندمجين. وبناء على ذلك، اتفق الطرفان المندمجان على الشروط التي تقتضي تعديل الأحكام الحصرية لاتفاقية المساهمين لضمان ما يلي:

لجنة المنافسة بالكوميسا

تقرير سنوي

- في أوغندا وزامبيا (وأي دولة أخرى عضو في الكوميسا)، بعد فترة عشر سنوات من تاريخ الإغلاق (أو فترة عشر سنوات من بدء العمليات في حالة أي دولة عضو ليس لدى أيو عمليات فيها بالفعل)، أو فترة أطول على النحو الذي وافقت عليه اللجنة، قد تسمح إم تي إن لأي مزود خدمات مالية آخر بتسويق أو بيع أو توزيع أو تقديم أي منتجات تتنافس مع عروض أيو لعملائها عبر شبكتها أو منصاتها، بصرف النظر عن قدرة سانلام على توفير هذا المنتج.
- إلى الحد الذي ترغب فيه إم تي إن أو سانلام في تسويق أو بيع أو توزيع أو تقديم أي منتجات تتنافس مع عروض أيو في أي دولة عضو في الكوميسا لا يكون للطرف الآخر وجود فيها، فيحق لها القيام بذلك بالشراكة مع أي خدمات مالية أخرى / مشغل شبكة الهاتف المحمول، بشرط ألا يتم استخدام الملكية الفكرية لشركة أيو إذا تم استخدام شبكة / منصة أخرى.
- لا يحق لشركة سانلام استخدام قاعدة بيانات عملاء أيو لتسويق أو بيع أو توزيع أو تسليم أي من منتجاتها الأخرى / عبر قنوات التوزيع الأخرى الخاصة بها، ومع ذلك يجوز لها الاتصال بعملاء أيو إذا تم اختيار هذا العميل من سانلام بصورة مستقلة.



**مشروع مشترك بين ساس لخدمات وكالات الشحن المحدودة (SAS) وهيئة الموانئ الكينية (KPA) وخطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة ("KNSL")**

وتتعلق الصفقة بالمشروع المشترك الذي يضم شركة ساس، وهي شركة فرعية مملوكة بالكامل لشركة إم إس سي ميديتيرينيان للشحن (MSC)، وهيئة الموانئ الكينية وخطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة. وفي السوق المشتركة، توفر إم إس سي خدمات شحن الحاويات في أعالي البحار وخدمات الشحن البحري وخدمات النقل البري. ومن ناحية أخرى، فإن هيئة الموانئ الكينية مكلفة بصيانة وتشغيل وتحسين وتنظيم جميع الموانئ البحرية والممرات المائية الداخلية في كينيا. أما خطوط الشحن

لجنة المنافسة بالكوميسا

الوطنية الكينية المحدودة فهي شركة تابعة هيئة الموانئ الكينية وهي شركة شحن بحري تقدم خدمات النقل البري وخدمات الشحن. تضمنت الصفقة استحواذ ساس على 47% من أسهم خطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة بينما ستحتفظ هيئة الموانئ الكينية بحصة 53%. وتمتلك إم إس سي 33.3% من الأسهم في خطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة منذ عام 1997. ستستحوذ إم إس سي على حصة إضافية بنسبة 14% في خطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة مما يؤدي إلى حصولهم على حصة تبلغ 47%. ومن شأن هذه الصفقة أن تنشئ روابط رأسية بين عمليات الطرفين في الأسواق الأولية لخدمات محطات الحاويات، والسوق النهائية لخدمات الشحن البحري لخطوط الحاويات؛ والسوق النهائية لخدمات النقل الداخلي وخدمات الشحن.

وحددت اللجنة الشواغل من حيث '1' إمكانية حبس الرهن إلى الميناء، بالنظر إلى أن محطة الحاويات 2 التي ستشغلها خطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة هي مرفق حديث هام يتيح الوصول إلى سوق شرق أفريقيا؛ و'2' إمكانية الوصول إلى المعلومات السرية التي من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض كبير في المنافسة في الأسواق؛ و'3' من شأن الروابط الرأسية أن تزيد من خطر التمييز في حصول خطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة على خدمات محطات الحاويات لصالح حملة أسهمها، مما قد يؤدي إلى شواغل تتعلق بحبس الرهن، أي الحد من إنشاء أو توسيع سفن شحن الحاويات الأخرى.

غير أن الطرفين منحا تصريحاً مشروطاً، على أساس تعهدات قدامها لمعالجة شواغل المنافسة التي حددتها اللجنة. وكان من بين التعهدات ألا تقتصر خطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة على تخصيص سعة CT2 لشركة واحدة لشحن الحاويات الملاحية المنتظمة وأن تشغيلها بموجب مبدأ مرفق مشترك للمستعملين. وينطبق هذا التعهد على ما يلي:

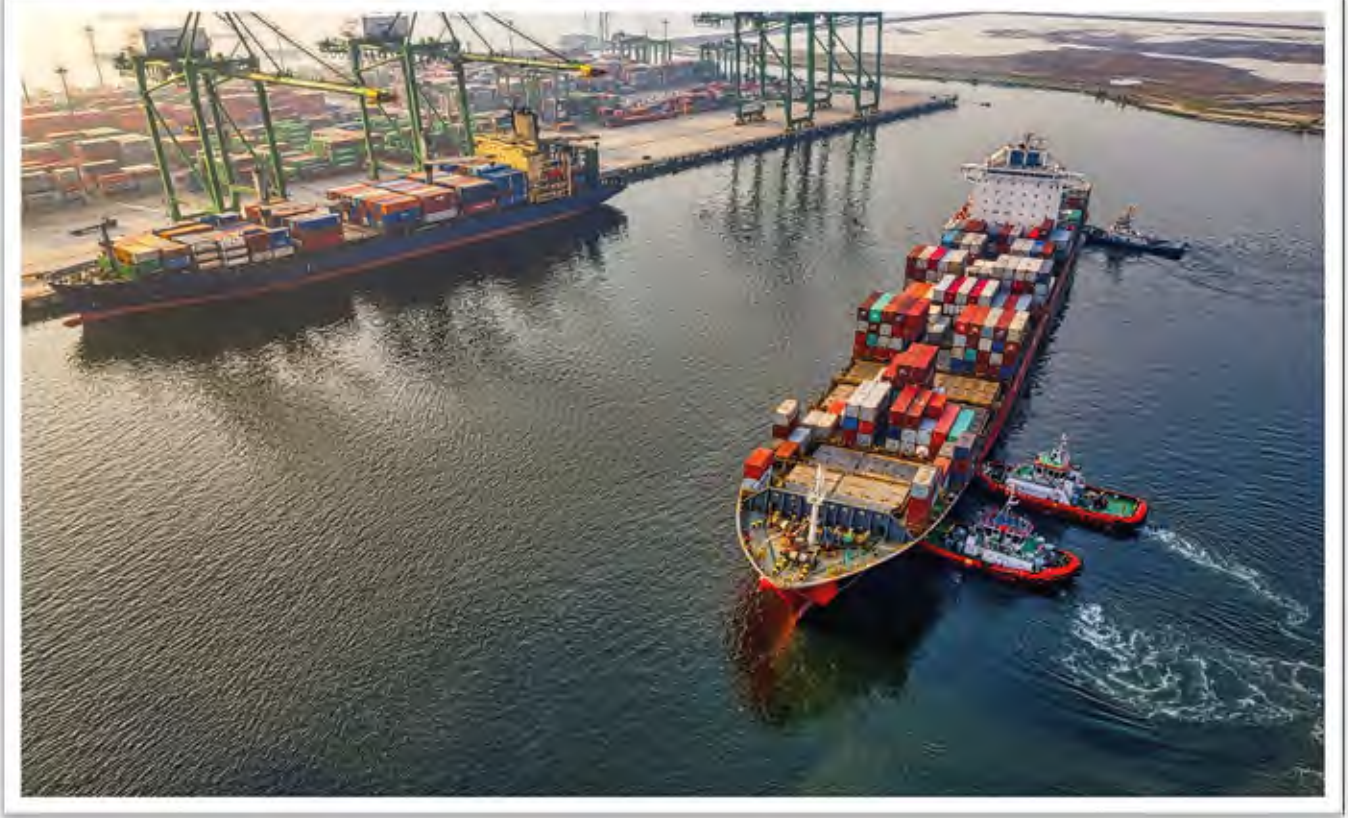
- يظل التشغيل بموجب مبدأ مرفق المستخدم المشترك متوافقاً مع أهداف السياسة العامة المعلنة للمشروع المشترك، وهي زيادة حركة البوابات وإعادة الشحن إلى CT2 وإنتاجيتها.
- على خطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة تطوير و/ أو وضع إجراءات موضوعية وعادلة وشفافة للوصول إلى CT2. بعد الاندماج، حيث تتوصل اللجنة عند مراجعة حالة السوق إلى استنتاج مفاده أن هذه الإجراءات ليست موضوعية وعادلة وشفافة، فإنها تحتفظ بالحق في استخدام أحكام أخرى بموجب اللوائح لحل هذه المسألة.
- والتعريفات التي ستطبقها خطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة على خدمات محطات الحاويات في CT2 هي التعريفات الواردة في دفتر تعريفات هيئة الموانئ الكينية، بالفدر الذي يقتضيه القانون الكيني المنطبق أو بشروط غير تمييزية. وعندما تقدم خطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة خصومات وخصومات لعملائها على تعريفاتها أو على أي رسوم أخرى مقابل خدماتها، فيجب أن يتم ذلك بشروط غير تمييزية. كذلك، على خطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة تطوير و/ أو وضع إجراءات موضوعية وعادلة وشفافة لتقديم الخصومات والحسومات.
- لا يحق لموظفي خطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة لعب أدوار مزدوجة داخل خطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة وإم إس سي في وقت واحد.
- لا يجوز شغل المناصب العليا في خطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة مثل المديرين العاميين ومديري المبيعات والمستشار العام والمدير المالي والرئيس التنفيذي للعمليات من شخص شغل هذا المنصب في إم إس سي خلال فترة سنة قبل موافقة اللجنة على الاندماج.
- لا يجوز لأي مدير يعمل في مجلس إدارة إم إس سي أن يعمل في نفس الوقت كمدير في مجلس إدارة خطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة. ولا يمكن لأي مدير حالي في إم إس سي أن يخدم مجلس إدارة خطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة قبل ثلاث سنوات بعد انتهاء فترة إدارته في إم إس سي.
- لن يجوز تبادل المعلومات التجارية الحساسة لعملاء خطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة، بخلاف إم إس سي، مثل شركات شحن الحاويات المنافسة وكلاء الشحن ومقدمي النقل الداخلي (والتي ستضمن معلومات الأسعار السابقة والحالية والمستقبلية ومعلومات التكلفة ومعلومات حول عروض المنتجات المستقبلية والمعلومات غير العامة لعملاء خطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة) تحت أي ظرف من الظروف بين خطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة ومساهميها. ويتم تبادل المعلومات التجارية غير الحساسة من خطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة مع مساهميها فقط لأغراض مراقبة الأداء والكفاءة التشغيلية لخطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة.
- على نظام تشغيل تكنولوجيا المعلومات الذي ستستخدمه خطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة بعد المعاملة لأن يكون متميزاً ومنفصلاً وغير متصل بأنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة ب إم إس سي أو أي من الشركات التابعة لها،

لجنة المنافسة بالكوميسا

تقرير سنوي

بحيث لا يمكن أن يكون لأنظمة الكمبيوتر الخاصة بخطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة أي واجهة مشتركة لتبادل المعلومات، إلا بصفتها عميلاً لخطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة لتمكين نقل البيانات لبضائع إم إس سي فقط.

- لن تكون هناك تخفيضات خاصة بالاندماج في خطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة.
- تحتفظ خطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة بعقود مقدمي الخدمات الذين تتعاقد معهم مؤسسة الموانئ الكينية في محطة الحاويات 2، رهنا بالامتثال لقوانين المشتريات العامة في كينيا.



### الاندماج بين شركة بي جي آي إثيوبيا الخاصة المحدودة ("BGI Ethiopia") كشركة مستحوذة وشركة ميتا أبو بريوري شركة مساهمة ("Meta Abo")

بي جي آي إثيوبيا هي شركة تابعة لشركة براسيريز إنترناشيونال القابضة ("BIH")، الشركة القابضة لمجموعة كاستل. طورت مجموعة كاستل أنشطتها في اتجاهين رئيسيين، أعمال النبيذ من ناحية، وأعمال البيرة والمشروبات الغازية والمياه من ناحية أخرى. المنتجات التي قدمتها بي جي آي إثيوبيا في القطاع الكحولي هي البيرة وفي الجزء غير الكحولي المشروبات القائمة على الشعير، والتي تباع تحت الاسم التجاري سنكيو. كانت ميتا أبو شركة تابعة لشركة دياجيو شركة عامة ذات مسؤولية محدودة ("Diageo")، وهي شركة تصنيع وتوريد عالمية مقرها المملكة المتحدة للمشروبات الكحولية عبر المشروبات الروحية والبيرة. تأسست ميتا أبو في إثيوبيا في عام 2013 وتدير شركة مصنع جعة تنتج وتبيع البيرة والمشروبات المنعشة غير الكحولية (شراب الشعير) في إثيوبيا فقط.

وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء وجود خطر يتمثل في احتمال قيام الجهة المستحوذة بعد الاندماج بوقف منتجات الشركة المستحوذ عليها. علاوة على ذلك، كان هناك خطر من أن تتأثر جودة المنتجات وتنوعها سلبا بعد الاندماج، وقد أخذت اللجنة في الاعتبار كذلك الشواغل التي أثارها أصحاب المصلحة في إثيوبيا بشأن خطر فقدان الوظائف بعد الاندماج.

بناء على ذلك، وافقت اللجنة على هذه الصفقة رهنا بالالتزامات التالية من الكيان المندمج:

- يواصل الكيان المندمج بناء قدرات الموظفين الحاليين في أعمال ميتا أبو بريوري في العمليات الرئيسية للشركة.
- لمدة 24 شهرا، من تاريخ الموافقة على الصفقة من لجنة التقرير المبدئي، يتمتع الكيان المندمج عن إنهاء أي عقد عمل لشركة ميتا أبو بريوري نتيجة للاندماج، باستثناء المناصب على مستوى الإدارة العليا. ولا يشمل إنهاء العقد:

- أ. التخفيض الطوعي و/أو ترتيبات الفصل الطوعي؛
- ب. الفصل بناء على الاتفاق مع الموظفين؛
- ج. عروض التقاعد المبكر الطوعي؛
- د. الإنهاء بسبب الرفض غير المبرر لتغيير مكان العمل؛
- هـ. الإنهاء الذي يتم بصورة قانونية لمتطلبات تشغيلية لا علاقة لها بالمعاملة؛ و
- و. عمليات الإنهاء في سياق العمل العادي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الفصل نتيجة لسوء السلوك أو الأداء الضعيف.

- لن يكون هناك إنهاء عقود خاص بالاندماج لموردي أعمال ميتا أبو بريوري، ما لم يكن الاحتفاظ بتلك هذه العقود غير مبرر أو منطقي لأسباب تجارية.
- لا ينبغي إيقاف العلامة التجارية ميتا أو علامة مالتا جينيس التجارية التابعة لنشاط ميتا أبو بريوري، كنتيجة مباشرة لهذه الصفقة، ويجب أن تظل جودة المنتجات كما هي، ما لم (1) يحدث تدهور كبير في ظروف السوق، أو (2) إذا انخفض حجم علامة ميتا التجارية أو علامة مالتا جينيس التجارية أو الطلب عليهما أو ظل منخفضا بصورة غير ملائمة أو (3) لأسباب تجارية مبررة أو منطقية.



**اندماج يشمل شركة كوكا كولا سابكو (شرق أفريقيا) المحدودة ("CCSEA") كشركة مستحوذة وشركة كاستل ملاوي المحدودة ("Castel Malawi") كشركة مستحوذ عليها**

كوكا كولا سابكو هي شركة فرعية مملوكة بالكامل لشركة كوكا كولا أفريقيا للمشروبات المحدودة ("CCBA")، والتي تسيطر عليها بدورها شركة كوكا كولا (TCCC). تدير كوكا كولا أفريقيا للمشروبات المحدودة عمليات تعبئة كوكا كولا في جميع أنحاء أفريقيا، وتقوم بتعبئة وتوزيع المنتجات غير الكحولية الجاهزة للشرب التالية التي تحمل علامة كوكا كولا وسبرايت وفانتا وستوني وسبارليتا وشوييس وباوريد وبونكوا وبلاي أند مونستر وأبليتايزر ومينيت ميد وفيزوز تي. كما تقوم المجموعة المستحوذة بتوريد مراكز كوكاكولا إلى جميع شركات التعبئة المعتمدة من شركة كوكا كولا في جميع الدول الأعضاء في الكوميسا. وشملت الصفقة شراء شركة "المشروبات الغازية" لشركة كاستل ملاوي التي كانت تعمل كشركة تعبئة معتمدة لشركة كوكا كولا في ملاوي. وتقوم الشركة المستهدفة للاستحواذ بإنتاج منتجات كوكا كولا وتعبئتها وتوزيعها. وبالإضافة إلى منتجات كوكا كولا، أنتجت الشركة المستهدفة أيضا وزودت مجموعة العلامات التجارية كاستل ملاوي سوبو، والتي تضمنت مجموعة المشروبات الغازية سوبو، بالإضافة إلى المشروبات الغازية، بالإضافة إلى المياه المعبأة في زجاجات ماركة كوينش.

*لاحظت اللجنة أن كلا من كوكا كولا وشركة تارجت كانا يعملان في توريد منتجات غير كحولية جاهزة للشرب. وأثبتت اللجنة أن السوق المعنية تزخر بعدد كبير من الجهات الفاعلة، وخلصت بالتالي إلى أن الكيان المندمج سيظل مقيدا بالجهات الفاعلة الأخرى، مما يحبط أي محاولة من جانبه للانخراط في سلوك انفرادي مانع للمنافسة.*

لجنة المنافسة بالكوميسا

تقرير سنوي



غير أن اللجنة أثبتت أن الصفقة قد تؤثر سلبا على المصلحة العامة. ولاحظت اللجنة أهمية المنتجات قيد النظر في الحفاظ على المنافسة في سوق ملاوي وقيمتها التاريخية للمستهلكين الملاويين، وأعربت عن قلقها من أن هناك خطرا يتمثل في إمكانية قيام المجموعة المستحوذة بوقف العلامة التجارية سوبو سكواش والمشروبات الغازية تحت علامات سوبو التجارية التي تصنعها وتوردها شركة تارجت بعد الاندماج. وقد يؤثر هذا التطور سلبا على مصلحة المستهلكين فيما يتعلق بتنوع هذه المنتجات.

لذلك وافقت اللجنة على هذه الصفقة في 9 يوليو 2022 بناء على التعهدات التالية المقدمة من الطرفين:

- تلتزم كوكا كولا سابكو المحدودة بعدم إيقاف المشروبات الغازية والمشروبات حلوة المذاق التي تحمل علامة سوبو التجارية التي تباع تحت العلامة التجارية سوبو سكواش كنتيجة مباشرة للاندماج وأن الجودة يجب أن تظل كما هي أو حتى يتم تحسينها. يسري هذا التعهد لمدة خمس (5) سنوات من تاريخ الموافقة على المعاملة من اللجنة المسؤولة عن القرارات الأولية، ما لم (1) يحدث تدهور كبير في ظروف السوق أو (2) إذا انخفض حجم منتجات أو علامة سوبو التجارية أو الطلب عليها أو ظل منخفضا بصورة غير ملائمة بحيث يكون من غير المبرر أو المنطقي مواصلة هذا التعهد فيما يتعلق بمنتج معين من سوبو قبل انقضاء 5 سنوات؛
- بعد 5 سنوات، تقوم اللجنة بمراجعة جدوى الموافقة على استمرار العلامات التجارية والمنتجات المعنية بما يتماشى مع هذه التعهدات وعلى كوكا كولا سابكو المحدودة التعامل مع اللجنة بحسن نية في هذا الصدد.



#### الاندماج بين شركة بولوريه أفريقيا لوجيستكس المحدودة (BAL) وساس لخدمات وكالات الشحن (SAS Lux)

ساس لوكس هي شركة فرعية مملوكة بالكامل لشركة إم سي إس. وتشمل خدمات مجموعة إم إس سي خدمات شحن الحاويات في أعالي البحار، وخدمات محطات الحاويات، والخدمات الداخلية عن طريق البر وخدمات الشحن. من ناحية أخرى، قدمت

لجنة المنافسة بالكوميسا

بولوريه أفريقيا خدمات المحطات و شحن البضائع والخدمات اللوجستية التعاقدية وخدمات النقل الداخلي عن طريق البر. تضمنت الصفقة شراء أسهم بنسبة 100% في بولوريه أفريقيا من ساس لوكس.

ومن شأن هذه الصفقة أن تمارس مجموعة إم إس سي السيطرة الوحيدة على شركة بولوريه أفريقيا، التي تعمل، بصورة مباشرة أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة لها، ولا سيما في القارة الأفريقية (1) المحطات في الموانئ (المحطات، والعمليات، ووكيل الخطوط البحرية، ومناولة البضائع)؛ (2) امتيازات السكك الحديدية؛ (3) العبور والخدمات اللوجستية (الشحن والعمليات اللوجستية و/ أو الأعمال المرتبطة بها) لأنشطة الاستيراد والتصدير؛ (4) الخدمات القابضة؛ و(5) الخدمات الإضافية الأخرى.

ومن شأن الصفقة أن تثير مخاوف أفقية في أسواق الشحن البحري والنقل البري الداخلي. كما أثارت الصفقة مخاوف رأسية بين الشحن البحري و(1) أسواق شحن الحاويات في أعالي البحار من ناحية و(2) أسواق خدمات محطات الحاويات من ناحية أخرى.

وكشف التقييم عن شواغل تتعلق بالطبيعة المتكاملة رأسياً للصفقة في العديد من الأسواق المعنية، مما قد يؤدي إلى حوافز لإغلاق وكلاء الشحن المنافسين. وعلى وجه التحديد، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء ما يلي:

أ. سيكون لدى إم إس سي القدرة والحافز على تقييد اختيار مقدم الشحن لبولوريه أفريقيا لوجيستكس، نظراً لأنها فاعل مهم في سوق النقل البحري ومن المرجح أن يكون لدى العملاء تفضيلات خاصة لخط الشحن مع مراعاة سمعتها في تقديم الخدمات في الوقت المناسب على سبيل المثال.

ب. بناء على اختبار توازن الاحتمالات، ستخلق الصفقة حوافز كافية للكيان المندمج لمحاولة استخدام نفوذه في خطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة، بحكم سيطرته المشتركة، للتمييز ضد وصول وكلاء الشحن المتنافسين إلى محطة الحاويات 2 في ميناء مومباسا، من أجل زيادة وضعهم في سوق شحن البضائع.

ج. كعميل، سيكون لدى بولوريه أفريقيا لوجيستكس إمكانية الوصول إلى معلومات مفصلة فيما يتعلق بالأسعار والخصومات والشروط التنافسية الأخرى التي يقدمها منافسو إم إس سي. وكانت هناك مخاطر جدية من أنه نتيجة لهذه الصفقة، قد تحصل لجنة السلامة البحرية، من خلال بولوريه أفريقيا لوجيستكس، على معلومات تجارية حساسة عن منافسيها قد لا تكون في سياق العمل المعتاد، وأنه يمكن استخدام بولوريه أفريقيا لوجيستكس كمحور لتيسير تبادل المعلومات بين إم إس سي ومنافسيها.

وافقت اللجنة على الصفقة في 19 ديسمبر 2022 رهنا بامتثال الأطراف للتعهدات التالية:

- لمدة ثلاث سنوات من تاريخ اعتماد الاندماج، لا يجوز لشركة إم إس سي أن تطلب أو تلزم عملاء خدمات شحن الحاويات في أعالي البحار بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى السوق المشتركة أو منها بشراء خدمات الشحن البحري من بولوريه أفريقيا لوجيستكس.
- اعتباراً من تاريخ إغلاق الاستحواذ المقترح للسيطرة المشتركة على خطوط الشحن الوطنية الكينية، وطالما أن ساس لوكس تمتلك حصة مسيطرة في خطوط الشحن الوطنية الكينية، فإنه لا يجوز لساس لوكس استخدام سيطرتها المشتركة على خطوط الشحن الوطنية الكينية للتمييز ضد منافسي بولوريه أفريقيا لوجيستكس في سوق الشحن البحري من خلال رفض أو تقييد الوصول المفتوح والعادل إلى محطة حاويات كيبيفو في ميناء مومباسا والخدمات المرتبطة بها، وفقاً لالتزاماتها الواردة في اتفاقية التشغيل النهائي.
- طالما أن ساس لوكس تمتلك حصة مسيطرة في بولوريه أفريقيا لوجيستكس، فإنه لا يحق لبولوريه أفريقيا لوجيستكس أن تضر بالمنافسة من خلال تسهيل تبادل المعلومات التنافسية غير العامة الحساسة بين المنافسين في توفير خدمات شحن خطوط الحاويات في أعالي البحار. وتحقيقاً لهذه الغاية، سينشئ الكيان المندمج، بعد الإغلاق، حواجز معلوماتية مصممة لمنع بولوريه أفريقيا لوجيستكس من الكشف عن المعلومات التنافسية غير العامة الحساسة لأي شركة شحن سفن الحاويات في أعالي البحار، بما في ذلك لجنة السلامة البحرية. وفي غضون ثلاثة أشهر من تاريخ الموافقة، يقدم الكيان المندمج إلى اللجنة تقريراً يبين الخطوات العملية اللازمة التي اتخذها لإنشاء حواجز المعلومات المذكورة أعلاه والمصممة لمنع بولوريه أفريقيا لوجيستكس من الكشف عن المعلومات التنافسية غير العامة الحساسة لأي شركة شحن سفن للحاويات في أعالي البحار، بما في ذلك إم إس سي.

لجنة المنافسة بالكوميسا

- على الأطراف المندمجين الوفاء بجميع الالتزامات التعاقدية التي أبرمها الأطراف المندمجين مع العملاء في كينيا قبل تنفيذ الصفقة المقترحة.



### الممارسات التجارية التقييدية

تحظر اللوائح جميع الاتفاقات بين التعهدات والقرارات التي تتخذها جمعيات التعهدات والممارسات المنسقة التي قد تؤثر على التجارة بين الدول الأعضاء؛ ويكون هدفها أو أثرها منع المنافسة داخل السوق المشتركة أو تقييدها أو تشويهها. وتنطوي مبادرات اللجنة في هذا المجال على التحقيق في الممارسات التجارية المانعة للمنافسة المحظورة بموجب المواد 16 و18 و19 من النظام، بما في ذلك، من جملة أمور، التلاعب في الأسعار، والمناقصة التواطئية، وتخصيص الأسواق، وإساءة استعمال المركز المهيمن.

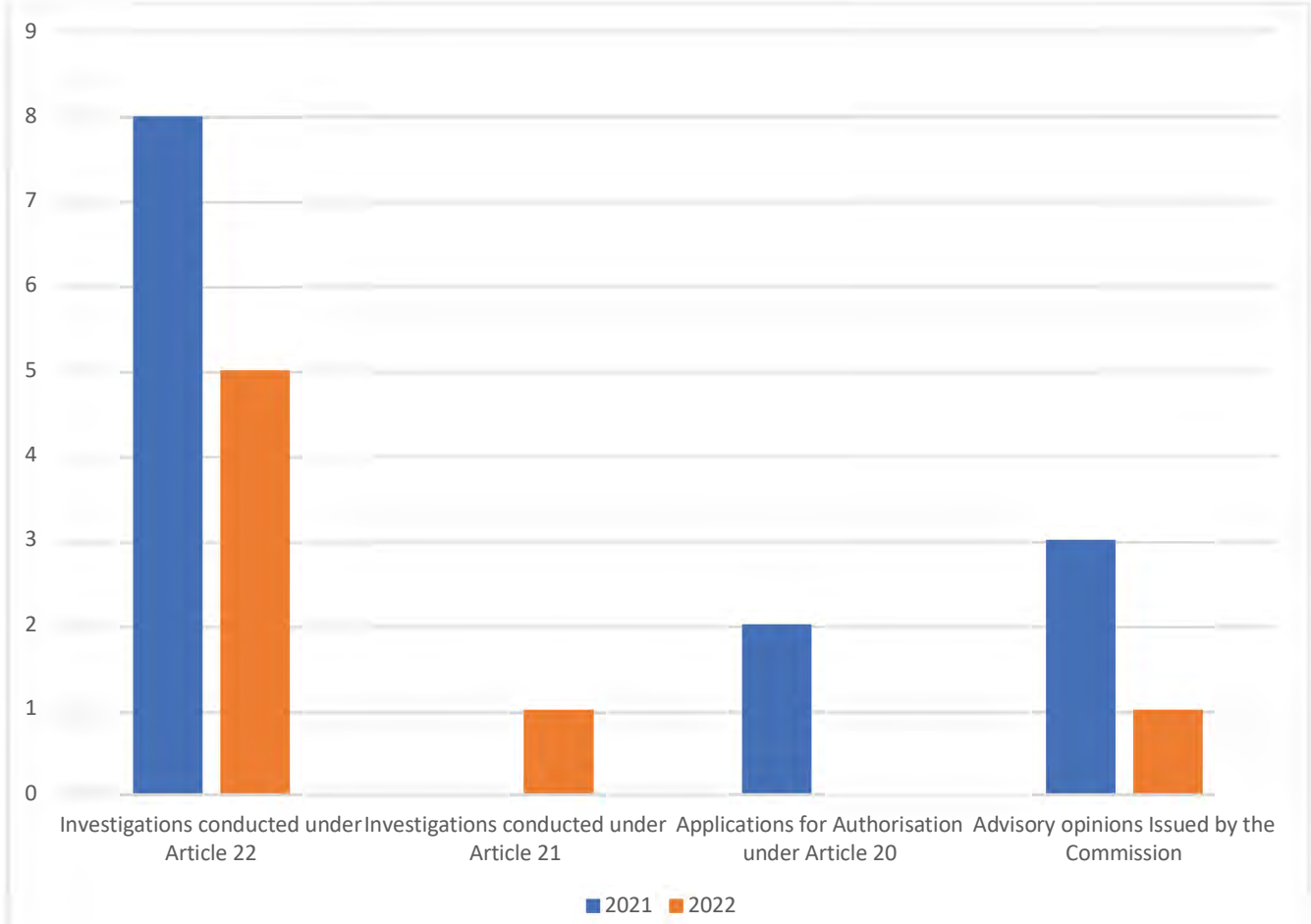
وبموجب المادة 20 من اللوائح، تخول اللجنة سلطة الإذن بإبرام اتفاقات بعد تقديم طلب للحصول على إذن من الأطراف التي ترغب في إبرام عقود أو ترتيبات أو تفاهمات أو إنفاذها حتى وإن كانت مانعة للمنافسة إذا قررت اللجنة أن هناك منافع عامة تفوق الآثار المانعة للمنافسة. ويجوز للجنة أيضا أن تبدأ التحقيقات بناء على طلب أي شخص عملا بالمادة 21 من اللوائح، أو أن تشرع في التحقيقات بمحض إرادتها عملا بالمادة 22 من اللوائح.

لجنة المنافسة بالكوميسا

تقرير سنوي

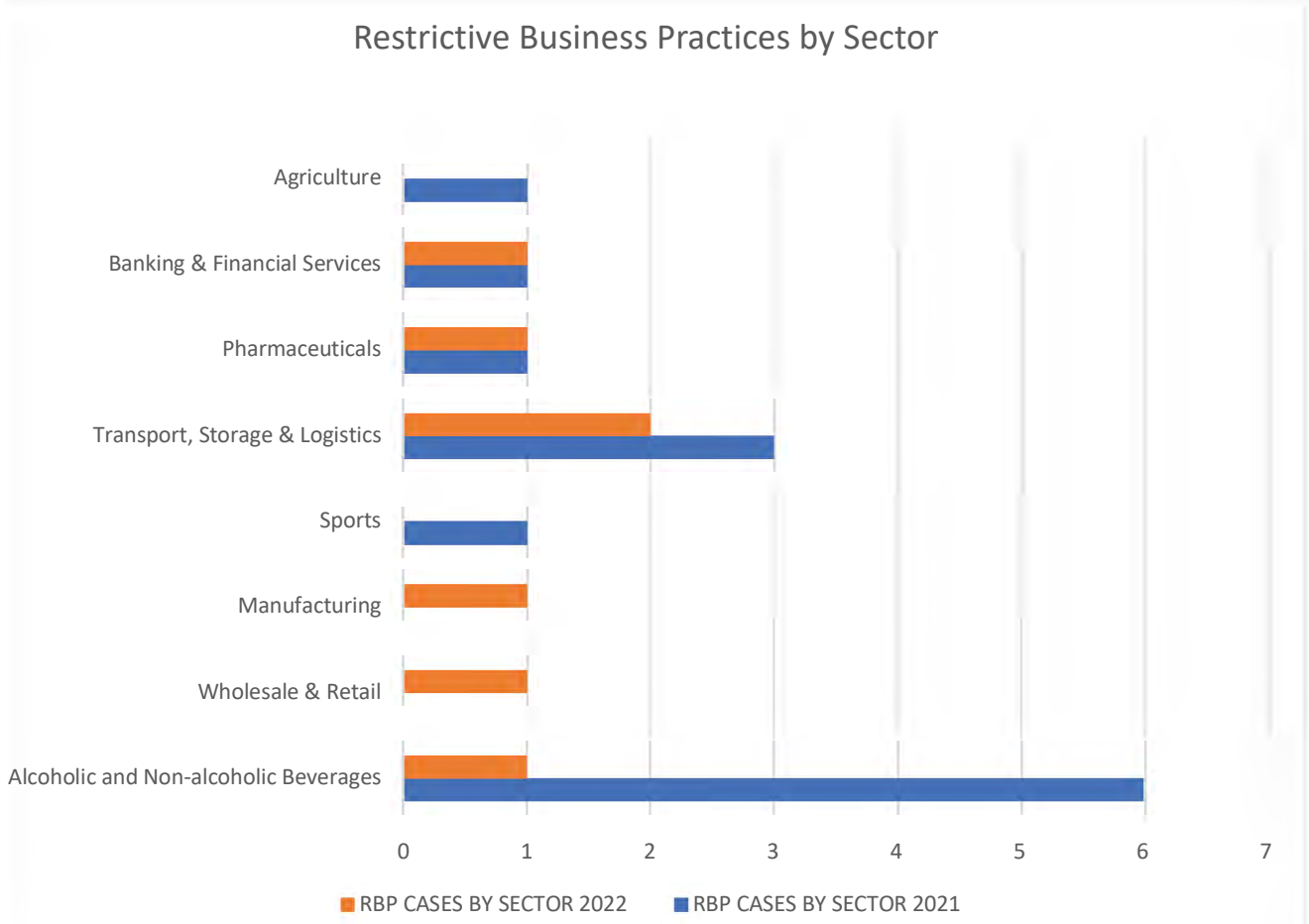
وخلال الفترة قيد الاستعراض، عالجت اللجنة ما مجموعه سبع (7) حالات على النحو المبين في الأشكال أدناه:

شكل 4: الممارسات التجارية التقييدية حسب النوع



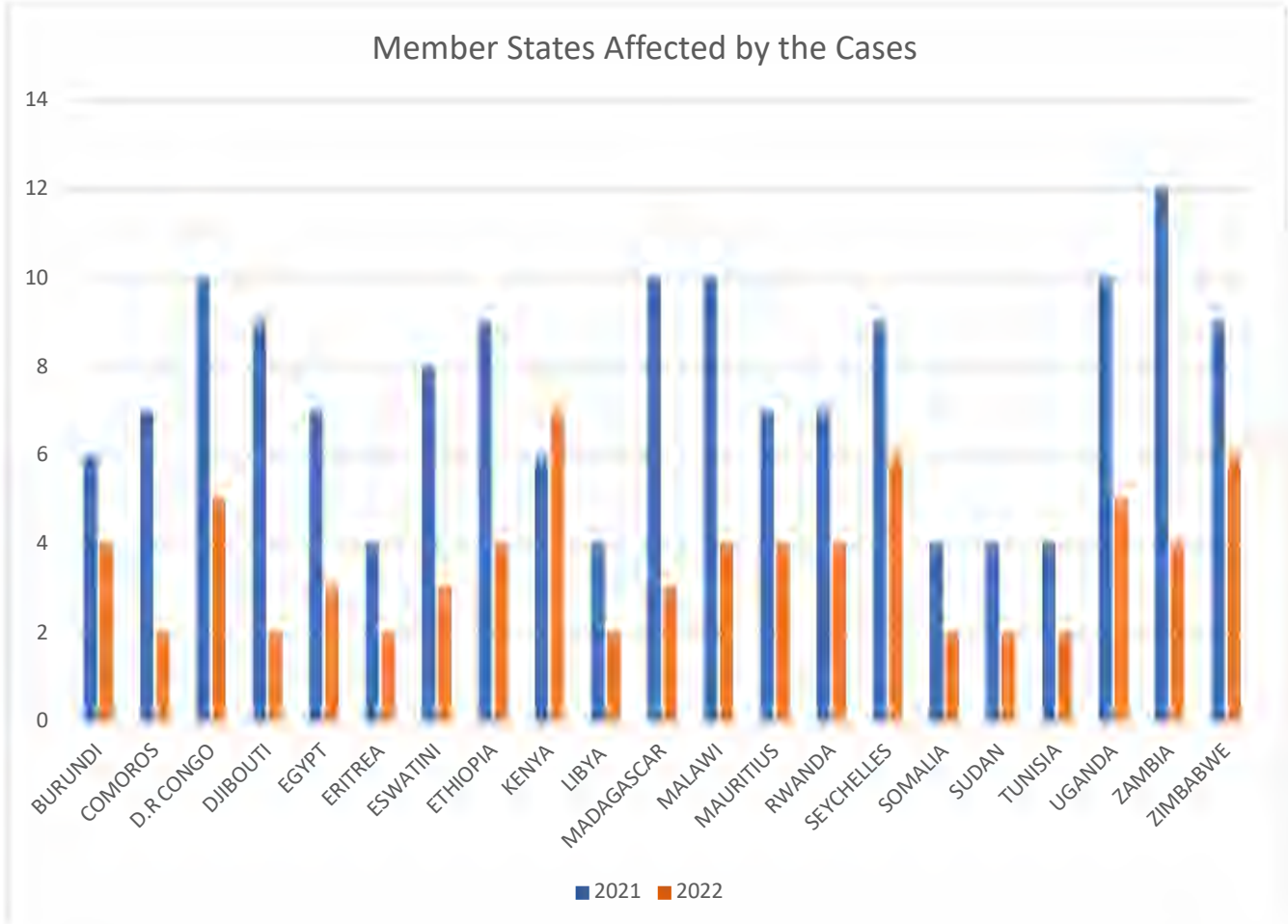
يوضح الشكل 4 أعلاه أن عدد القضايا التي عالجتها اللجنة وفقا للمادة 22 انخفض إلى خمس (5) في عام 2022 مقارنة بثمانية (8) في عام 2021، بينما تم التعامل مع حالة واحدة وفقا للمادة 21 وصدر رأي استشاري واحد في عام 2022.

شكل 5: الممارسات التجارية التقييدية حسب القطاع



يوضح الشكل 5 أعلاه الممارسات التجارية التقييدية التي تعاملت معها اللجنة في عام 2022 مقارنة بعام 2021 حسب القطاع الاقتصادي. تم التعامل مع غالبية الحالات في عام 2022 حيث في النقل والخدمات اللوجستية مقارنة بعام 2021 حيث تم التعامل مع غالبية الحالات في المشروبات الكحولية وغير الكحولية.

شكل 6: الدول الأعضاء المتضررين من الحالات



يبين الشكل 6 أعلاه الدول الأعضاء المتأثرين بالقضايا التي عالجتها اللجنة. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية الحالات أثرت على كينيا، تليها سيشيل وزيمبابوي مقارنة بعام 2021 حيث أثرت غالبية الحالات على زامبيا، تليها أوغندا وملابوي ومدغشقر وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

#### تسليط الضوء على حالات الممارسات التجارية التقييدية التحقيق في الاتفاقيات المبرمة بين الاتحاد الأفريقي لكرة القدم ("الكاف") ولاجاردير سبورتس المحدودة المتعلقة بتسويق حقوق التسويق لمسابقات الكاف.

في 13 فبراير 2017، بدأت اللجنة تحقيقاً، وفقاً للمادة 22 من اللوائح، في الانتهاكات المحتملة للمادة 16 والمادة 18 من اللوائح من الكاف. وتتعلق القضية باتفاقيات تسويق حقوق الإعلام والتسويق لمسابقات الكاف. وفي 16 أبريل 2019، في أعقاب المعلومات الإضافية التي تم جمعها أثناء التحقيق، حددت اللجنة مستجيبين إضافيين، مما حداً بها إلى إصدار إشعارات تحقيق إلى لاجاردير أفريكين المحدودة (تسمى الآن سبورتفايف) وأورينج وتوتال بخصوص اتفاقيات الرعاية لتسويق أحداث كرة القدم التابعة للكاف. بينما تم إغلاق القضايا المتعلقة بأورينج وتوتال في يونيو 2021، استمرت القضية المتعلقة بسبورتفايف والكاف بمزيد من التحقيقات بسبب المخاوف التالية:

أ. عقد طويل الأمد بين الكاف وسبورتفايف يتعلق بحقوق التسويق والإعلام لمسابقة الكاف، بتاريخ 3 أكتوبر 2007 (اتفاقية 2007).

لجنة المنافسة بالكوميسا

ب. اتفاقية كتابية متكاملة بين الكاف وسبور تفايف تتعلق بتسويق الحقوق التجارية لمسابقات الكاف الموقعة في 28 سبتمبر 2016 ولكنها أدخلت حيز التنفيذ بأثر رجعي في 11 يونيو 2015 (اتفاقية 2015).

منحت اتفاقية 2007 سبور تفايف الحقوق الحصرية للتسويق التجاري لحقوق الإعلام والتسويق لمسابقات الكاف من 2008 إلى 2016 وكانت تغطي: كؤوس الأمم الأفريقية أعوام 2010 و2012 و2014 و2016؛ ودوري أبطال أفريقيا من 2009 إلى 2016؛ وكأس الكونفدرالية من 2008 إلى 2016؛ وبطولة أفريقيا للشباب 2009 و2011 و2013 و2015. ومن خلال اتفاقية 2015، اختار الكاف سبور تفايف حصريا وعلى مستوى العالم لأغراض تسويق جميع الحقوق التجارية من 2015 إلى نسخة 2023 من المرحلة النهائية من كأس الكونفدرالية الأفريقية.

وجاءت شواغل اللجنة بشأن الاتفاقات كما يلي:

أ. منح حقوق وساطة لمسابقات الكاف في حالة عدم وجود عملية مناقصة مفتوحة وتنافسية؛

ب. طول مدة العقود الحصرية لحقوق الوساطة لمسابقات الكاف؛ و

ج. إدراج بند حق الشفاعة في الاتفاقيات

قدم الكاف تعهدات/التزامات إلى اللجنة لمعالجة مخاوف المنافسة. وقد اقتنعت اللجنة بأن هذه التعهدات/سبل الانتصاف عالجت شواغلها، لا سيما أن الاتفاق محل النظر الذي بلغت قيمته أكثر من مليار دولار أمريكي قد أنهى بالفعل بسبب التحقيقات التي أجرتها اللجنة. لذلك، قدمت اللجنة هذه التعهدات/سبل الانتصاف إلى لجنة التقرير المبدئي في 29 يونيو 2021. وفي هذا الصدد، كانت سبور تفايف راضية عن التعهدات/الالتزامات ولكن على أساس عدم الاعتراف بالذنب. إلا أن لجنة التقرير المبدئي رفضت الدفع بأن يتم النظر في المسألة على أساس عدم الاعتراف بالذنب، وقررت أنه ينبغي النظر في القضية على أساس الأسس الموضوعية لأنها لم تكن مقتنعة بأنه لم يحدث انتهاك للوائح. لذلك، قررت لجنة التقرير المبدئي وجوب إتاحة الفرصة لأطراف الاتفاق للاستماع إليهم في غضون 30 يوما من استلام القرار.

وفي يوليو 2021، قدم كل من سبور تفايف والكاف طلبات إلى لجنة التقرير المبدئي لإعادة النظر في قرارها بأنه لا يمكن مناقشة الأمر على أساس عدم الاعتراف بالذنب، وبالتالي طلبا من لجنة التقرير المبدئي إعادة النظر في قرارها. غير أن لجنة التقرير المبدئي رفضت كلا الطرفين مشيرة إلى أن مقدمي الطلبات لم يقدموا أي معلومات أو أدلة جديدة من شأنها أن تبرر إعادة النظر في قرارها السابق. وفي 22 نوفمبر 2021، قدم الكاف استئنافا ضد قرارات لجنة التقرير المبدئي برفض الالتزامات التي تم التفاوض عليها بين الكاف وأمانة اللجنة.

في 16 ديسمبر 2022، أصدر مجلس الطعون قراره بشأن مختلف الأسباب التي أثارها الكاف بما في ذلك؛ رفض الالتزامات، والاعتراف بالذنب، وتقييم اختبار السوق ومبدأ التناسب، وغياب المنطق والنصاب القانوني للجنة التقرير المبدئي. وقد أصدر مجلس الطعون الحكم على النحو التالي.

أ. **فيما يتعلق برفض التعهدات**، لاحظ مجلس الطعون أنه لا يوجد دليل على أن لجنة التقرير المبدئي نظرت بعناية في التزامات الكاف، أو أتاحت للأطراف فرصة للاستماع إليهم أو قدمت إرشادات إلى اللجنة بشأن أي تغييرات محتملة يجب إجراؤها على الالتزامات كما كان ينبغي أن يكون الحال وفقا لمذكرة الممارسة الصادرة عن لجنة التقرير المبدئي في 23 أبريل 2021. ورأى مجلس الطعون أن قرار لجنة التقرير المبدئي برفض الالتزامات دون الاستماع إلى الأطراف أو النظر في كفاية التعهدات أو تناسبها قد يشكل سابقة غير مرغوب فيها ويقوض قدرة اللجنة على التعامل مع الأطراف في إيجاد حل سريع في القضايا المقبلة.

لجنة المنافسة بالكوميسا

تقرير سنوي

ب. **وفيما يتعلق باشتراط لجنة التقرير المبدئي اعتراف الكاف بالذنب**، لاحظ مجلس الطعون أن اللوائح وأفضل الممارسات الدولية لا تتطلب الاعتراف بالذنب للموافقة على الالتزامات، وبالتالي قرر المجلس أن لجنة التقرير المبدئي ارتكبت خطأ في الوقائع والقانون برفضها الالتزامات على أساس أنها قدمت في غياب الاعتراف بالذنب.

ج. **وفيما يتعلق بتناسب الالتزامات**، لاحظ مجلس الطعون أن الشواغل والتوصيات المقترحة المتعلقة بالمنافسة يسترشدان بالمقابلات والبحوث التي أجرتها اللجنة مع مختلف الجهات الفاعلة في السوق. علاوة على ذلك، كانت التعهدات نتاج مفاوضات مكثفة بين اللجنة والكاف، وتناولت على وجه التحديد كل انتهاك مزعوم للمنافسة تم تحديده في التقرير وحقيقة أن اتفاقية 2015 قد تم إنهاؤها من الكاف بناء على توصيات اللجنة، من جملة أسباب أخرى.

د. **وفيما يتعلق بحجج الكاف حول عدم وجود منطوق لدى لجنة التقرير المبدئي**، خلص مجلس الطعون إلى أن قرارات لجنة التقرير المبدئي لم تكن مسببة تسبباً منطوقاً ووجهت بأن جميع قرارات لجنة التقرير المبدئي يجب أن تحتوي على أسباب القرار، كما يجب أن تشير بجلاء إلى وقائع المسألة وموضوع التحديد بما في ذلك الخلفية التاريخية، وتشير كذلك إلى السلطات القانونية وإحالة القضية عند الضرورة وتقديم الأسباب/الأساس المنطوق للنتائج أو القرار الخاصين كل قضية.

هـ. **وفيما يتعلق بالنصاب القانوني لجلسة سبتمبر**، قرر مجلس الطعون أن قرار سبتمبر لم يكن باطلاً لأنه صدر وفقاً للاختصاصات التي وافق عليها المجلس فيما يتعلق بتشكيل لجنة التقرير المبدئي.

وخلص مجلس الطعون إلى أن الالتزامات متسقة مع المعلومات التي جمعتها اللجنة خلال تحقيقاتها وكانت نتيجة مشاورات مكثفة بين اللجنة والكاف لضمان فعالية وجدوى تنفيذ الالتزامات. وقد وجد مجلس الطعون أن التزامات الكاف كانت كافية وعالجت مخاوف المنافسة المحددة بكيفية تناسبية. وبصدور قرار مجلس الطعون، تكون المسألة قد انتهت، وجاءت الالتزامات على النحو التالي:

أ. بالنسبة للانتهاك المزعوم المتمثل في منح حقوق الوساطة لمسابقات الكاف في غياب عملية مناقصة مفتوحة وتنافسية، فقد تعهد الكاف بمنح جميع الاتفاقيات الحصرية المستقبلية المتعلقة بالوساطة في الحقوق التجارية لمسابقات الكاف داخل السوق المشتركة بناء على عملية مناقصة مفتوحة وشفافة وغير تمييزية، بناء على مجموعة من المعايير الموضوعية التي يجب مشاركتها مع اللجنة قبل طرح المناقصة. وسيستمر الكاف في نشر نتائج جميع المناقصات التي أجريت على موقعه على الإنترنت، مع مراعاة حجب المعلومات السرية.

ب. بالنسبة للانتهاك المزعوم المتمثل في أن المدة طويلة الأجل للعقد الحصري لمنح حقوق الوساطة لمسابقات الكاف قد أدت إلى انخفاض كبير في حدة المنافسة، فقد تعهد الكاف بعدم الدخول في اتفاقيات حصرية جديدة للوساطة في الحقوق التجارية لمسابقات الكاف داخل السوق المشتركة لمدة تتجاوز أربع (4) سنوات. أما إذا توافر للكاف المبررات الكافية للدخول في اتفاقية حصرية مستقبلية للوساطة في الحقوق التجارية لمسابقاته داخل السوق المشتركة أو لفترة تتجاوز مدتها أربع (4) سنوات، فيجب حينها على الكاف إخطار اللجنة للحصول على إذن بهذه الاتفاقية وفقاً للمادة 20 من اللوائح.

ج. بالنسبة للانتهاك المزعوم المتمثل في أن إدراج حق الشفعة في الاتفاقيات بين الكاف وسبورتنفايف قد أدى إلى خفض المنافسة انخفاضاً ملحوظاً، فقد تعهد الكاف بإلغاء جميع بنود حق الشفعة، أو بنود التجديد التفضيلية المماثلة، من اتفاقياته الحصرية الحالية والمستقبلية المتعلقة بالوساطة في الحقوق التجارية لمنافسات الكاف داخل السوق المشتركة.

لجنة المنافسة بالكوميسا





د. وفيما يتعلق بمراقبة الامتثال للتعهدات، فقد تعهد الكاف بتقديم تقرير امتثال سنوي إلى اللجنة لمدة ثلاث سنوات.

#### **التحقيقات في إعلانات الأسعار من شركات الشحن في السوق المشتركة**

في عام 2022، بدأت اللجنة التحقيقات وفقا للمادة 22 من اللوائح، في الانتهاكات المحتملة للمادتين 16 و19 من اللوائح من مختلف شركات الشحن المنتظمة العاملة في السوق المشتركة، وهي: ميرسك وسي إم إيه-سي جي إم ويوناستد أفريقيا فيدر لاين. ولاحظت اللجنة، على وجه الخصوص، أن شركات الشحن قد أصدرت إعلانات أسعار مما قد يشكل انتهاكا للمادة 16 من اللوائح.

وكانت لدى اللجنة شواغل أولية من أن إعلانات الأسعار هي شكل من أشكال السلوك المنسق أو الممارسة المتضافرة. ويحظر الجزء 3 من اللوائح، ولا سيما المادة 16، جميع الاتفاقات التي قد تؤثر على التجارة بين الدول الأعضاء ويكون هدفها أو أثرها منع المنافسة في السوق المشتركة أو تقييدها أو تشويهها. وعلاوة على ذلك، تحظر المادة 19 الاتفاقات أو الترتيبات المبرمة بين المتنافسين التي تقوم، من جملة أمور، بتخصيص الزبائن والأسواق داخل السوق المشتركة. وعلى هذا النحو، ستقوم اللجنة بتقييم مدى توافق إعلانات الأسعار مع اللوائح. ولا يزال التحقيق جاريا. ولا تفترض التحقيقات الذي تجريها اللجنة مسبقا أي استنتاجات بحدوث انتهاك للوائح. وبمجرد الانتهاء من التحقيقات، سيعلن قرار اللجنة وفقا للأحكام المعنية في اللوائح.

#### **التحقيقات في تسعير اختبارات اكتشاف فيروس كورونا**

بدأت اللجنة التحقيقات في الانتهاكات المحتملة للمادتين 16 و18 من اللوائح من المختبرات الطبية العاملة في السوق المشتركة، وهي: دكتورز ديتريش وفواجت وميا وشركاه ود. وج.ه فيرماك إنكوربورييتد ("باتكير") ودكتورز موف إي سي وشركاه/ معامل لانسييت ("Lancet").

لجنة المنافسة بالكوميسا

تقرير سنوي

وعلمت اللجنة أن مختبرات علم الأمراض الرائدة في جنوب أفريقيا قد قدمت اتفاقات موافقة إلى محكمة المنافسة في جنوب أفريقيا بعد تحقيق أجرته لجنة المنافسة في جنوب أفريقيا لخفض أسعارها لاختبارات تفاعل البوليميراز المتسلسل لكوفيد-19 واختبارات مستضد كوفيد-19 السريعة لمدة عامين. وكانت اللجنة مدركة كذلك أن اثنين من المختبرات، هما باتكير ولاسييت لديهما عمليات في السوق المشتركة وأن أسعار اختبارات اكتشاف فيروس كورونا لا تزال مرتفعة في السوق المشتركة. وكانت المخاوف الأولية للجنة هي أن المسافرين في السوق المشتركة كانوا يدفعون أسعارا باهظة لتلك الاختبارات. وعلى هذا النحو، ستقوم اللجنة بتقييم سلوك المختبرات لتحديد تأثيرها في السوق المشتركة وتطبيق التدابير المناسبة وفقا للوائح. ولا يزال التحقيق جاريا. ولا يفترض التحقيق الذي تجريه اللجنة مسبقا التوصل إلى استنتاج بحدوث انتهاك للوائح. وبمجرد الانتهاء من التحقيقات، سيعلن قرار اللجنة وفقا للأحكام المعنية من اللوائح.

### **التحقيقات في القيود الإقليمية المزعومة والحفاظ على سعر إعادة البيع من شركة تويوتا تسوشو**

بدأت اللجنة أيضا تحقيقات في الانتهاكات المحتملة للمادة 16 من اللوائح من جانب شركة تويوتا تسوشو ("تويوتا") العاملة في السوق المشتركة.

وعلمت اللجنة أن تويوتا عينت وكلاء كموزعين معتمدين في مختلف بلدان السوق المشتركة وأبرمت معهم اتفاقات توزيع لبيع منتجات تويوتا، وعلى وجه التحديد؛ مركبات وقطع غيار جديدة. وكان لدى اللجنة سبب معقول للاشتباه، ولا تزال تشك، في أن اتفاقيات التوزيع لا تسمح للموزعين المعتمدين ببيع منتجات تويوتا خارج أراضيهم أو بلدانهم أو بيع منتجات تويوتا إلى أي طرف ثالث يعتقدون أنه سيبيعه أو يصدره أو ينقله بشكل مباشر أو غير مباشر إلى أي مكان أو بلد خارج أراضيهم.

علاوة على ذلك، كان لدى اللجنة سبب معقول للاشتباه، وهي تشك بالفعل، في أن تويوتا قد قدمت توجيهيات بشأن الأسعار لموزعيها المعتمدين لتسعير منتجات تويوتا المباعة للمستهلكين في السوق المشتركة، وهو ما قد يتعارض مع أحكام اللوائح المتعلقة بالحفاظ على سعر إعادة البيع.

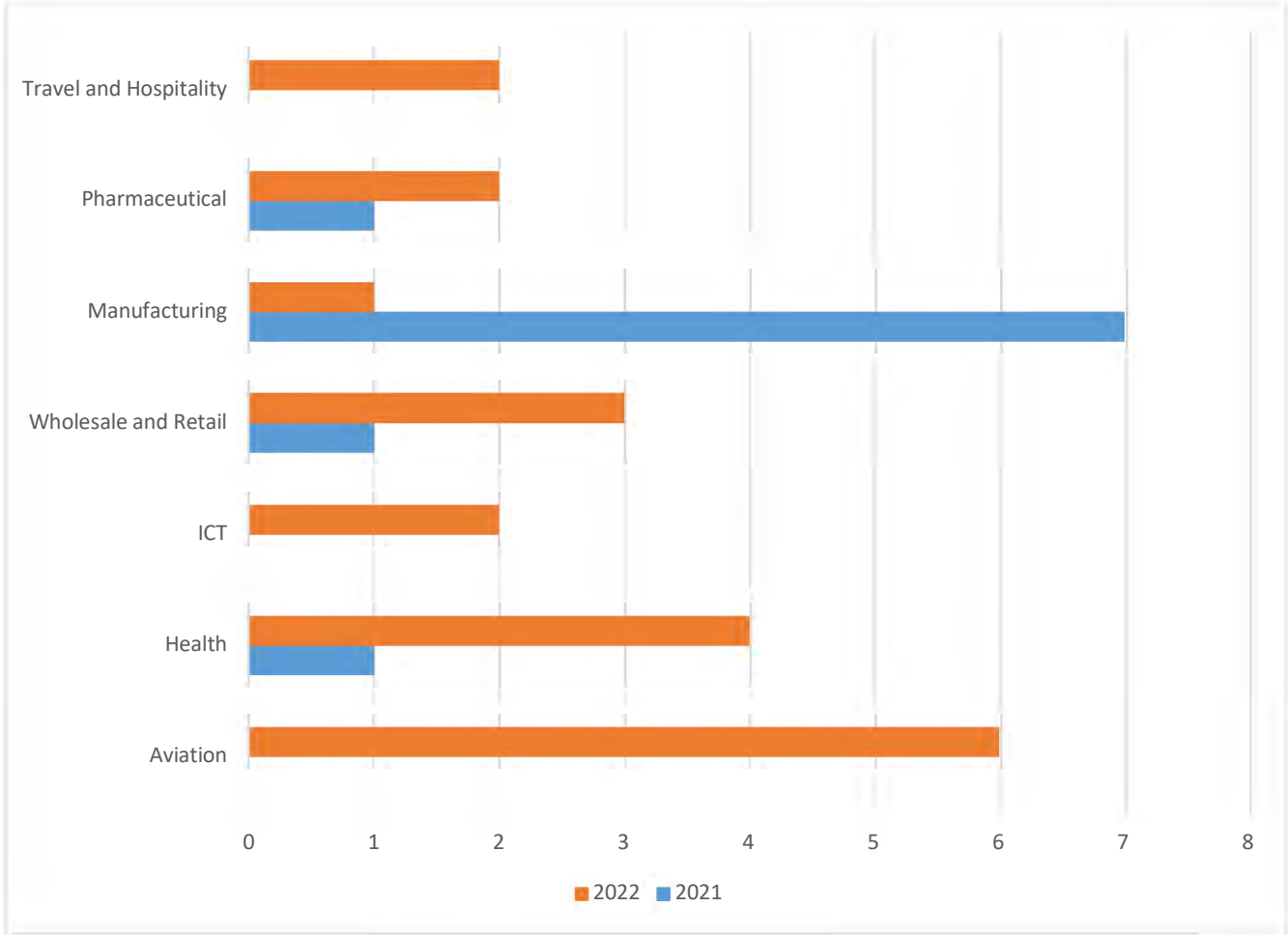
كانت لدى اللجنة مخاوف أولية من أن تويوتا قد تحظر المبيعات السلبية خارج المنطقة على حساب المستهلكين وربما تحافظ أيضا على ارتفاع أسعار السيارات وقطع الغيار الجديدة تماما في السوق المشتركة. وعلى هذا النحو، ستقوم اللجنة بتقييم سلوك تويوتا لتحديد تأثيرها في السوق المشتركة وتطبيق التدابير المناسبة وفقا للوائح. ولا يزال التحقيق جاريا. ولا يفترض التحقيق الذي تجريه اللجنة مسبقا التوصل إلى استنتاج بحدوث انتهاك للوائح. وبمجرد الانتهاء من التحقيقات، سيعلن قرار اللجنة وفقا للأحكام المعنية من اللوائح.

### **حماية المستهلك**

تمكن اللوائح للجنة من حماية المستهلكين في السوق المشتركة من السلوك العدائي من جانب الجهات الفاعلة في السوق. وتشمل ولاية حماية المستهلك للجنة، في جملة أمور، منع التمثيل الكاذب أو المضلل؛ والسلوك غير المعقول، وتوريد السلع المعيبة وغير الآمنة داخل السوق المشتركة.

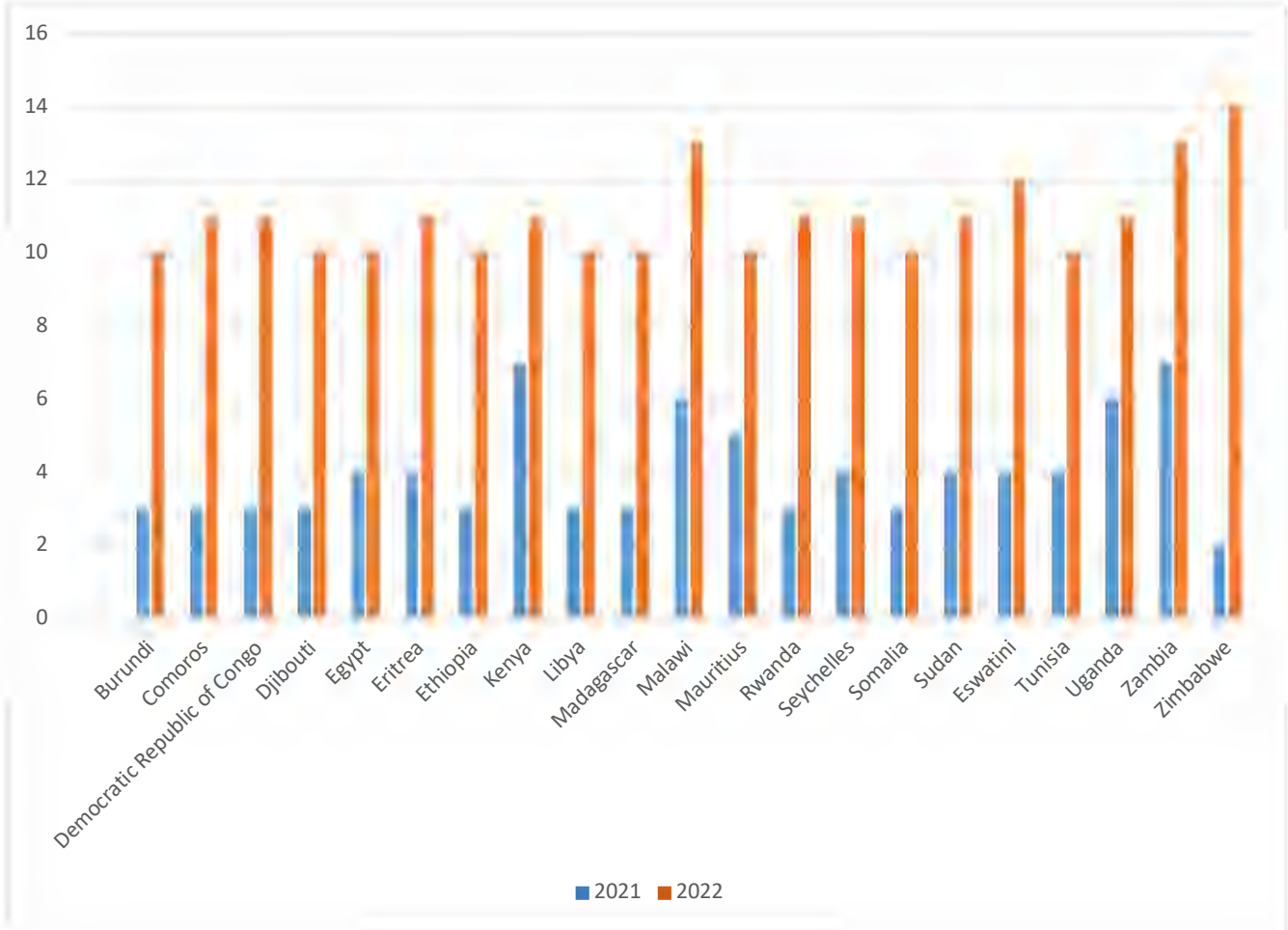
في عام 2022، حققت اللجنة فيما مجموعه عشرين (20) قضية مستهلك مقابل عشر (10) قضايا تم التعامل معها في عام 2021. الزيادة بنسبة 100% هي دليل على الجدية التي توليها اللجنة لمسائل رفاحية المستهلك في السوق المشتركة. زادت اللجنة من مراقبتها للأسواق منذ تشغيل قسم المستهلك في عام 2020، مما أدى إلى زيادة عدد الحالات المكتشفة. أثرت الحالات التي تم التعامل معها في عام 2022 على قطاع عرضي من القطاعات الاقتصادية التي شملت التصنيع والطيران والصحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتجارة الجملة والتجزئة وقطاع الأدوية. وتوضح الأرقام أدناه توزيع الحالات التي تم التعامل معها في عام 2022 مقارنة بعام 2021.

شكل 7: حالات المستهلك التي تم التعامل معها في عام 2022 مقارنة بعام 2021



يوضح الشكل 7 أعلاه توزيع حالات المستهلكين حسب القطاع الاقتصادي لعامي 2021 و 2022، ويتضح من الشكل أعلاه أن معظم الحالات التي تم التعامل معها كانت في قطاع الطيران (6)، يليه قطاع الصحة (4) وأقل الحالات كانت في قطاع الصناعات التحويلية. وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 2022 كانت غالبية الحالات التي عالجتها اللجنة في قطاع الطيران مقارنة بعام 2021 حيث كانت معظم الحالات التي تم التعامل معها في قطاع التصنيع.

شكل 8: الدول الأعضاء المتضررة من الحالات



يبين الشكل 8 أعلاه الدول الأعضاء المتأثرين بقضايا المستهلكين التي عالجتها اللجنة في عام 2022 مقارنة بعام 2021. وتجدر الإشارة إلى أن هناك زيادة في عدد القضايا التي عالجتها اللجنة في عام 2022 مقارنة بعام 2021. وكانت الدول الأعضاء الأكثر تضرراً في عام 2022 زيمبابوي ب 14 حالة، وملاوي وزامبيا ب 13 حالة لكل منهما، وإيسواتيني ب 11 حالة، مقارنة بعام 2021 حيث أثرت معظم الحالات على كينيا وزامبيا ب 7 حالات لكل منهما، تليها ملاوي وموريشيوس ب 6 و5 حالات على التوالي.

#### تسليط الضوء على حالات المستهلك

#### شكوى ضد الخطوط الجوية الملاوية

صادفت اللجنة شكوى من خلال استخباراتها السوقية تتعلق بالخطوط الجوية الملاوية حيث لوحظ أنه في يناير 2022، كان هناك ركاب مسافرون من جوهانسبرج إلى بلانتير على متن الخطوط الجوية الملاوية وهبطوا في مطار كاموزو الدولي (KIA) في ليلونجوي بدلاً من بلانتير، بسبب سوء الأحوال الجوية.

وقد تم الحجز للركاب في فندق في ليلونجوي وأبلغهم مسؤول في شركة الطيران في وقت لاحق أنه يتعين عليهم إيجاد وسائلهم الخاصة للوصول إلى بلانتير في اليوم التالي.

لجنة المنافسة بالكوميسا

حققت اللجنة في الأمر لأنها تؤمن بأنه يرقى إلى مرتبة السلوك غير المعقول ويتعارض مع المادة 28 (1) من اللوائح. وبعد تدخل اللجنة، أعادت الخطوط الجوية الملاوية تكلفة التذاكر للركاب المتضررين جراء تحويل وجهتهم إلى مكان آخر.

### **شكوى ضد شركة طيران إيرلينك الجنوب أفريقية**

في ديسمبر 2021، بدأت اللجنة تحقيقات ضد إيرلينك الجنوب أفريقية، بعد شكوى وردت فيما يتعلق بفشل شركة الطيران في إعادة جدولة رحلة أحد الركاب من جوهانسبرج إلى زامبيا، بسبب تأخير في إيسواتيني. وبدلاً من ذلك، طلب من الركاب الاتصال بوكيل سفره لإعادة الحجز بتكلفة إضافية.

وقد بررت شركة الطيران الجنوب أفريقية موقفها بأن من نظامها عدم تعديل التذاكر المشتراة عن طريق وكلاء السفر أو الأطراف الخارجيين التي تنطوي على مسارات متعددة القطاعات. أما اللجنة فقد رأت بأن هذه معلومات لم تكن متاحة للمستهلكين ولم تكن مدرجة في شروط وأحكام النقل الخاصة بهم وبالتالي لم يكن لديهم علم مسبق بها.

لذلك نصحت اللجنة إيرلينك بتعديل شروطها وأحكامها لإتاحة تلك المعلومات للمستهلكين المفترض أن يمتلكوا لها.



### **التحقيق في وضع شركة ليلونجوي للألبان (2000) ملصقات مضللة على منتجات إنجوي**

لاحظت اللجنة من خلال مراقبتها للسوق أن الملصقات التي تم وضعها على منتجات عصائر إنجوي كان مضللاً للمستهلكين، حيث يتم إنتاج منتجات إنجوي بواسطة ليلونجوي للألبان (2000) المحدودة، وهي شركة مسجلة وتعمل في ملاوي وتصدر منتجات عصائر إنجوي إلى الدول الأخرى الأعضاء في السوق المشتركة بما في ذلك زامبيا وزيمبابوي وكينيا ورواندا. وقد

لاحظت اللجنة أن العبوات تحمل ملصقات تصور للمستهلكين أنهم يستهلكون عصيرا مصنوعا من الفواكه المبينة على العبوة، بينما هي ليست سوى نكهة مضافة. وأشركت اللجنة شركة ليلونجوي للألبان في هذه المسألة لأنها كانت توحى على غير الحقيقة بأن المنتج الذي كانوا يبيعونه يحتوي على مكونات معينة بما يتعارض مع المادة 27 (1) (أ) من اللوائح. وقد وافقت ليلونجوي للألبان على تعديل ملصقاتها على العبوات للإشارة بوضوح إلى أن المستهلكين يستهلكون فقط نكهات الفواكه المطبوعة على العبوة. وما زال الأمر لم يغلق بعد لأن ليلونجوي للألبان لم تقدم بعد تقريرا عن الامتثال الكامل خلال الفترة التي قدمتها لهم اللجنة.

### شكوى ضد مجموعة جوميا

بدأت اللجنة تحقيقات في يونيو 2021 ضد مجموعة جوميا بعد مراجعة شروطها وأحكامها على منصتها للتجارة الإلكترونية لتحديد ما إذا كانت تلتزم باللوائح. وتدير جوميا في السوق المشتركة سوقا عبر الإنترنت وخدمات لوجستية ومنصات مدفوعات في كينيا وأوغندا وتونس ومصر. وتتواجد العمليات المصنفة لجوميا في رواندا وملاوي وكينيا وأوغندا وتونس وإثيوبيا وزامبيا وبوروندي وجيبوتي وإريتريا وإيسواتيني ومدغشقر وسيشيل وجزر القمر.

وكانت مخاوف اللجنة كالتالي: شروط وأحكام جوميا على منصتها لم تشر إلى الشركة المسجلة والأعمال التجارية التي تمتلك المنصة ومن هو ممثلها القانوني الفعلي. وبموجب القسم 12 من شروطها وأحكامها، فإن جوميا لم تضمن ما يلي: أن المعلومات الموجودة على موقعهم كاملة أو دقيقة؛ أن المعلومات المتوفرة على الموقع محدثة؛ أن الموقع/المنصة يعملان دون أخطاء؛ وأنهما متاحين على الدوام؛ وقد استبعدت جوميا نفسها من أن تكون طرفا في عقد البيع أو الشراء، مدعية أنها لم تكن مشاركة في الصفقة وأنها ليست وكيلًا لأي مشتر أو بائع، وبالتالي لا تتحمل مسؤولية أي معاملة بموجب العقد؛ كذلك لم توفر جوميا آلية لتسوية المنازعات عبر الإنترنت؛ أما سياسة الإرجاع على جوميا فلا تسمح للمستهلكين إلا بـ 15 يوما فقط بالنسبة لجوميا مول، و7 أيام لجوميا إكسبريس وجلوبال لإرجاع البضائع المعيبة.

وقد خاطبت اللجنة جوميا بشأن عدم توافق المنصة وشروطها وأحكامها مع اللوائح. وقد تعاونت جوميا وامتثلت لتوصيات اللجنة التي اشتملت على ما يلي:

- أ. تضع جوميا بندا محددًا في شروطها وأحكامها يبرز الكيان المراد خدمته للأغراض القانونية مع التفاصيل الكاملة.
- ب. تضمن جوميا صحة المعلومات على منصتها بحيث إذا لم يمكن تتبع البائع في حالة حدوث نزاع، فإن جوميا تتحمل المسؤولية لأن المستهلكين لديهم توقعات مشروعة بأن جوميا يجب أن يكون لديها شروط وأحكام مناسبة للتأكد من مسؤولية البائعين.
- ج. يتم تعديل شروط وأحكام جوميا لتعكس أنه عندما تكون جوميا هي البائع، فإنها تصبح طرفًا في عقد البيع وبالتالي فهي مسؤولة إذا كان المنتج غير مناسب للغرض.
- د. في حالات كون المنتج المبيع قادم من بائعين خارجيين، فيجب على جوميا السماح بالوصول إلى عقد البيع بين بائع محدد بالاسم ومعرف بوضوح على المنصة لتمكين المشتري من مراجعة الشروط وقبولها قبل الشراء. وعلى جوميا كذلك التأكد من أن المعلومات المنشورة على المنصة دقيقة قدر الإمكان.

وقد راجعت جوميا لاحقا الشروط والأحكام والمنصة، واقتنعت اللجنة بتوافقها مع اللوائح، لذلك تم إغلاق القضية في عام 2022.



## تعزيز البحوث

تدرك اللجنة الحاجة إلى إجراء بحوث قوية كما تدرك أهمية ذلك لإثراء تحقيقاتها وقراراتها المتعلقة بإنفاذ اللوائح في السوق المشتركة. وتعزيزاً لذلك، شاركت اللجنة في الدراسة الشاملة لعدة بلدان التي أجراها منتدى المنافسة الأفريقي بشأن التجوال. وقد ساهمت اللجنة بفصل في الدراسة عبر البلاد حول تكلفة التجوال التي كانت أهدافها فهم هيكل السوق ومشاركة الدولة والإعداد التنظيمي لصناعة الاتصالات في السوق المشتركة مع التركيز على جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وكينيا وأوغندا وزامبيا، والتركيز بصورة خاصة على تحديد رسوم التجوال التي تؤثر على التجارة والسياحة القاريتين. وتهدف الدراسة أيضاً إلى تحديد الشواغل المتعلقة بالمنافسة والتوصيات المتعلقة بالسياسات الرامية إلى تعزيز المنافسة في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية.



وقد وجدت اللجنة أن سوق خدمات الهاتف المحمول في السوق المشتركة تهيمن عليه إم تي إن وفودافون وأورنج وإيرتيل. ويعمل مشغلو شبكات المحمول الأربعة في 13 دولة من أصل 21 دولة عضو في السوق المشتركة ما يشكل حوالي 75.7% من إجمالي سكان

لجنة المنافسة بالكوميسا

تقرير سنوي

السوق المشتركة. ووجدت الدراسة التي ركزت على خمس من الدول الأعضاء وهي جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وكينيا وأوغندا وزامبيا أن أسواق خدمات الهاتف المحمول في هذه البلدان مركزة بصورة كبيرة. وقد تم اختيار البلدان الخمسة بسبب حجم سكانها واقتصاداتها التي من المرجح أن يكون لها تأثير ملموس على التجارة في السوق المشتركة.

ووجدت الدراسة أيضا أن جميع البلدان التي تم تقييمها لديها هيئات تنظيمية قطاعية تقوم بإنفاذ القوانين ذات الصلة في السوق، وقد وضعت أربعة من هذه البلدان سلطات قائمة للمنافسة باستثناء جمهورية الكونغو الديمقراطية التي مازال إنفاذ قوانين المنافسة فيها في مراحلها الأولية بينما لا يوجد في أوغندا قانون للمنافسة. ومع ذلك، فإن بعض مشغلي قطاع الاتصالات في هذه التشريعات القضائية لديهم قوانين منافسة مضمنة في قوانينهم.

ووجدت الدراسة أن تكلفة التجوال للمشاركين في الدول المشمولة بالدراسة مرتفعة، إلا أن مشغلي شبكات المحمول ذوي الشبكات المنتشرة داخل السوق المشتركة يسعون الخدمة بأقل بكثير مقارنة بمشغلي شبكات المحمول الأخرى للمشاركين الذين يتجولون باستخدام المشغلين الشركاء في شبكتهم، كما هو الحال بالنسبة لإيرتيل وفودافون. وكان من الواضح أيضا أن البلدان التي لديها ترتيبات إقليمية أو ثنائية خاصة للتجوال تمكن مستهلكيها من الاستفادة من انخفاض تكلفة التجوال كما هو الحال بالنسبة لترتيب ONA أو منطقة الشبكة الواحدة.

ووجدت الدراسة أيضا أنه لا توجد شفافية في اتفاقيات البيع بالجملة التي يبرمها مشغلو شبكات المحمول مع شركائهم في التجوال وأن الأسعار في الاتفاقيات تتأثر بحجم حركة التجوال. وقد لاحظت الدراسة أن هذه العوامل قد تساهم في طريقة تصرف مشغلي شبكات المحمول الحاليين في السوق.

وأشارت الدراسة إلى أنه على الرغم من وجود تطورات جديدة في التكنولوجيا واستخدام واتساب وتطبيقات ميسينجر المختلفة وفيستايم وسكايب الذي قد يوفر منافسة للتجوال على الهواتف المحمولة، إلا أن استخدام هذه الخدمات يتأثر بالرسوم المرتفعة للتجوال باستخدام الإنترنت على الموبايل، وقيود الاستخدام في بعض البلدان وعدم وجود وصول كاف إلى الإنترنت في البعض الآخر. وقد اتضح أنه قد تكون هناك حاجة إلى وضع سياسات مدروسة لخفض تكلفة التجوال في إقليم الكوميسا، حيث لوحظ أن تكلفة التجوال قد انخفضت انخفاضا كبيرا في مناطق أخرى مثل الاتحاد الأوروبي وجماعة شرق أفريقيا.





## الجزء (ب)

### تعزيز الإنفاذ

يتمثل هدف اللجنة في إطار هذه المسألة الاستراتيجية في بناء قدرتها وقدرة السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة في الدول الأعضاء على إنفاذ اللوائح وقوانين المنافسة الوطنية على نحو فعال. وتعزز اللجنة الإنفاذ من خلال استعراض شامل لإطارها القانوني للمنافسة وتشجيع الدول الأعضاء على الامتثال لقراراتها.

#### تعزيز الامتثال لقرارات اللجنة

ولتعزيز الامتثال لقراراتها، عمدت اللجنة إلى تعزيز جهودها الرامية إلى توفير المساعدة الفنية وأنشطة بناء القدرات إلى دول أعضاء مختارين وإبرام اتفاقات للتعاون في مجال الإنفاذ مع السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة والسلطات المختصة في الدول الأعضاء. وكان الغرض من هذه العملية هو مواءمة قوانين وسياسات المنافسة الوطنية مع قانون المنافسة الإقليمي ودعم إنشاء و/أو تفعيل سلطات المنافسة الوطنية وتنفيذ قوانين المنافسة الوطنية والإقليمية في الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، تعاونت اللجنة مع الدول الأعضاء التاليين:

#### بوروندي

عقدت اللجنة ورشة عمل لبناء القدرات في بوروندي في يونيو 2022 لتسهيل بدء تشغيل اللجنة الوطنية للمنافسة، كمنشآت متابعة لبعثة تقصي الحقائق وحملة التوعية مع مسؤولي الوزارة المعنيين التي عقدت في بوروندي في الفترة من 7 إلى 8 أكتوبر 2021. وعقدت اللجنة أيضا اجتماعا ثنائيا، على هامش ورشة عمل بناء القدرات، مع مدير عام وزارة التجارة ومسؤولين رفيعي المستوى من حكومة بوروندي لمناقشة إطار التعاون في مجال إنفاذ المنافسة. وشاركت اللجنة نموذج مذكرة تفاهم لتتظر فيها بوروندي وتجري مزيدا من المناقشات وإمكانية توقيعها في عام 2023. علاوة على ذلك، أجرى المدير محادثات ثنائية مع معالي وزير التجارة والنقل والصناعة والسياحة، السيدة ماري شانتال نيجيمبيري لمناقشة مجالات التعاون المحتمل.



الدكتور ويلارد موييما مع معالي وزير التجارة والنقل والصناعة والسياحة، السيدة ماري شانتال نيجيمبيري

#### لجنة المنافسة بالكوميسا

## جزر القمر

في نوفمبر 2022، عقدت ورشة عمل تدريبية للمسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة في موروني، جزر القمر حول تطبيق قوانين المنافسة وحماية المستهلك تمهيدا لتفعيل اللجنة الوطنية للمنافسة وحماية المستهلك. وحضر الاجتماع رئيس مجلس اللجنة الوطنية للمنافسة في جزر القمر السيد محمد شانفيو أحمد جابير. وحضر ورشة العمل التدريبية جميع أعضاء مجلس الهيئة الوطنية للمنافسة في جزر القمر CNCA ومختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك مسؤولون من وزارة الاقتصاد ونقابة المحامين وممثلو منظمي القطاع واتحاد المستهلكين والقطاع الخاص من جزر القمر الرئيسية الثلاث، وهي نجازيدجا وموهيلي وأنجوان.



في الوسط معالي كمال الدين سوييف، وزير البريد والاتصالات الذي ترأس ورشة العمل التدريبية للجنة نيابة عن معالي وزير الاقتصاد مع المشاركين في ورشة العمل

## جمهورية الكونغو الديمقراطية

عقدت اللجنة اجتماع تعاون ثنائي مع مسؤولي اللجنة الوطنية للمنافسة (CONAC) لوضع خطة تنفيذ لمذكرة التفاهم في فبراير 2022 في ساليما، ملاوي. وكان الاجتماع فرصة كذلك لتوفير التدريب للمسؤولين بشأن مسائل المنافسة وحماية المستهلك والهيكل المؤسسية لمساعدة اللجنة الوطنية للمنافسة على إنشاء المكاتب وإنفاذ القانون بفعالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعقب الاجتماع، بدأ المجلس بنشاط في إنفاذ قانون المنافسة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأجرى منذ ذلك الحين تحقيقات مشتركة مع اللجنة.

## إيسواتيني

في يونيو 2022، استعرضت اللجنة مذكرة التفاهم مع لجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك في إيسواتيني (ESCC) والتي تم توقيعها لأول مرة في أبريل 2016. كما تمت مراجعة خطة عمل التنفيذ وتوقيعها للفترة 2023-2022 لتوجيه تنفيذ مذكرة

## لجنة المنافسة بالكوميسا

التفاهم. وفي العام نفسه، قدمت اللجنة الدعم المالي الذي استخدم لإجراء تدريب على تنمية المهارات القيادية واستعراض وتطوير الخطة الاستراتيجية للجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك. ومنذ ذلك الحين، شاركت لجنة إيسواتيني تقرير التدريب والخطة الاستراتيجية النهائية للجنة إيسواتيني للفترة 2022-2027.



مفاوضات مذكرة التفاهم المعدلة بين لجنة إيسواتيني واللجنة. في المركز السيد موزي دلاميني، الرئيس التنفيذي للجنة المنافسة في إيسواتيني والدكتور ويلارد مومببا، المدير والرئيس التنفيذي للجنة

## إثيوبيا

وفرت اللجنة بناء القدرات للموظفين المسؤولين عن إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك التابعة لوزارة التجارة والتكامل الإقليمي الإثيوبية. وكان بناء القدرات ضروريا بسبب التغيير في التنفيذ الهيكلي للقوانين بعد الإعلان الذي نقل مسؤولية إنفاذ هذه القوانين من هيئة المنافسة التجارية وحماية المستهلك (TCCPA) إلى وزارة التجارة والتكامل الإقليمي. كذلك، تم توقيع مذكرة تفاهم على هامش الاجتماع ووضع خطة تنفيذ مذكرة التفاهم للفترة 2023-2024. وكمتابعة للاجتماع، ستقدم اللجنة المساعدة الفنية لوزارة التجارة والصناعة في عام 2023 من خلال تسهيل الاستعانة بخبير استشاري لتوفير التدريب لأعضاء موظفي وزارة التجارة والتكامل الإقليمي المسؤولين عن إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك. وستشمل أشكال المساعدة الأخرى مساعدة وزارة التجارة والتكامل الإقليمي بالموارد اللازمة لوضع خطة استراتيجية لإنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك في إثيوبيا وإعداد مواد المناصرة.



من اليسار إلى اليمين، الدكتور ويلارد مومببا، المدير والرئيس التنفيذي للجنة، ومعالي تيشال بيليهو كيفين، وزير الدولة للتجارة والتكامل الإقليمي، والسيد جيزاو تيكلي، مستشار وزير الدولة وموظفي وزارة التجارة والتكامل الإقليمي الذين شاركوا في التدريب وموظفي اللجنة الذين يسروا التدريب.

## لجنة المنافسة بالكوميسا

تقرير سنوي

## ملاوي

أشركت لجنة المنافسة والتجارة العادلة للجنة للحصول على الدعم المالي والفني لمراجعة قانون المنافسة الوطني والمواءمة مع قانون المنافسة الإقليمي من بين أمور أخرى. وأيدت اللجنة الاستعانة بخبير استشاري من لجنة المنافسة والتجارة العادلة لاستعراض القانون تمشيا مع مراجعة النظراء التي أجرتها الأونكتاد والتي أوصت بمراجعة القانون. وفي نوفمبر 2022، شاركت اللجنة في مشاورات أصحاب المصلحة لمناقشة المسودات المبسطة حول مشروع قانون المنافسة والتجارة العادلة ولوائح المنافسة والتجارة العادلة التي أعدها الاستشاري.



موظفو اللجنة المشاركون في ورشة عمل نشر أصحاب المصلحة لمراجعة النظراء للجنة المنافسة والتجارة العادلة الذي أجرته الأونكتاد في ليلونجوي، ملاوي.

## رواندا

تفاوضت اللجنة ووقعت مذكرة تفاهم بشأن التعاون في إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك مع هيئة التفتيش والمنافسة وحماية المستهلك في رواندا ("RICA") في ديسمبر 2022 في كيجالي، رواندا على هامش أحداث الاحتفال بيوم المنافسة العالمي. وقد بدأ التعاون بين المؤسستين بالفعل من خلال ورشة عمل مخطط لها لبناء القدرات في مارس 2023 لموظفي الهيئة.



من اليسار إلى اليمين، السيدة ماري جورور، رئيسة الامتثال والخدمات القانونية في اللجنة تتبادل مذكرة التفاهم الموقعة مع السيدة بياتريس أووميكيزا، المدير العام هيئة التفتيش والمنافسة وحماية المستهلك في رواندا.

## زامبيا

في يونيو 2022، استعرضت اللجنة اتفاقية التعاون في مجال الإنفاذ الموقعة مع لجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك ("CCPC") في نوفمبر 2016. وكان الهدف من الاستعراض هو استكشاف ومعالجة القضايا الجديدة التي لم تستكشف بصورة كافية في عام 2016. وركزت مذكرة التفاهم التي تمت مراجعتها على مسائل حماية المستهلك وإنفاذ المنافسة في الأسواق الرقمية، كما تمت مراجعة خطة تنفيذ الاتفاقية للسنوات 2023-2024 وتم التوقيع في نوفمبر 2022 بعد موافقة وزارة العدل في زامبيا.



صورة التقطت بعد توقيع اتفاق التعاون في مجال الإنفاذ المنقح بين اللجنة ولجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك. من اليسار إلى اليمين، السيد تشينجا شيشا (عضو مجلس إدارة لجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك)، والسيد بريان ام لينجيلا (المدير التنفيذي بالنيابة)، والسيدة مارجريت مونجا (كبيرة الاقتصاديين، وزارة التجارة والصناعة)، والدكتور ويلارد مومبا، المدير والرئيس التنفيذي للجنة، والسيد فريدريك إيماسيكو (عضو مجلس إدارة لجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك).

وقدمت اللجنة أيضا دعما ماليا إلى اللجنة من أجل تدريب أعضاء مجلس إدارتها. ويضطلع أعضاء مجلس الإدارة بدور أساسي في إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك، ومن المهم تعزيز قدراتهم لضمان اتخاذ قرارات سليمة تتماشى مع القوانين. وفي معظم السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة، يكون أعضاء المجلس مسؤولين عن الفصل في القضايا.



تدريب أعضاء مجلس إدارة لجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك في زامبيا، الجلوس من اليسار إلى اليمين، السيد نسانجوا نجويرا (عضو مجلس إدارة لجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك)، السيد تشيلوفيا سامبا (المدير التنفيذي، لجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك) معالي تشيبوكا مولينجا (وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة)، الدكتور ويلارد مومبا (المدير والرئيس التنفيذي، اللجنة) والدكتور جورج لبييميل (الاستشاري)

لجنة المنافسة بالكوميسا

## زيمبابوي

عقدت اللجنة، بالتعاون مع لجنة المنافسة والتعريفات في زيمبابوي ولجنة الخدمات القضائية، ورشة عمل تدريبية للسلطة القضائية في زيمبابوي. وحضر التدريب قضاة من المحكمة العليا، ومحكمة النقض، والمحكمة الدستورية، ومحاكم الصلح، ومحاكم العمل، وكان الهدف منه تمكين القضاة في مجال إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك. وكان ذلك ضروريا بسبب الدور الحاسم الذي يؤديه القضاة في إنفاذ القانون. وحضر ورشة العمل عدد كبير من الأشخاص ورأسها فخامة السيد إيمرسون د. منانجانجوا، رئيس جمهورية زيمبابوي.



فخامة إيمرسون منانجانجوا، رئيس جمهورية زيمبابوي (في الوسط) بعد الافتتاح الرسمي لورشة العمل التدريبية للقضاة في زيمبابوي.

### المشاركة مع أصحاب المصلحة من خارج السوق المشتركة

#### اللجنة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية (EEC)

تدرك اللجنة أن بعض السلوكيات المانعة للمنافسة قد تنفذ خارج السوق المشتركة ولكن تكون لها آثار داخلها. ولذلك، ومن أجل التصدي بفعالية لهذا السلوك المانع للمنافسة، من المهم أن تكون هناك ترتيبات عمل مع سلطات خارج السوق المشتركة. ومن المهم أيضا التعاون مع السلطات الإقليمية والدولية الأخرى المعنية بالمنافسة لأن الولايات متشابهة، ومن ثم فإن تبادل الخبرات ومبادرات بناء القدرات سيكون ذا قيمة.

وتعزيزا لما سبق، وقعت اللجنة واللجنة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية في 21 يوليو 2022 على هامش فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة التابع للأونكتاد مذكرة تفاهم ستقود التعاون بين المؤسستين في مجالات التحقيقات والبحث وبناء القدرات.

## لجنة المنافسة بالكوميسا

### تقرير سنوي



الدكتور ويلارد موييما، المدير والرئيس التنفيذي للجنة والسيد أرمان شاكالبيف، عضو مجلس الإدارة والوزير المسؤول عن تنظيم المنافسة ومكافحة الاحتكار في اللجنة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية يوقعان مذكرة تفاهم في 21 يوليو 2022

### لجنة المنافسة التابعة لجماعة الكاريبي

في 8 ديسمبر 2022، تم توقيع مذكرة تفاهم بين اللجنة ولجنة المنافسة التابعة لجماعة الكاريبي بغرض التعاون في تحقيقات المنافسة وحماية المستهلك والبحوث وبناء القدرات وأي مسائل ذات اهتمام مشترك. وعقب توقيع مذكرة التفاهم، بدأت اللجنة العمل مع جماعة الكاريبي لوضع محتوى دورة تدريبية على الإنترنت تنظمها جماعة الكاريبي.

### الرابطة القانونية في زامبيا ("LAZ")

وقعت اللجنة مذكرة تفاهم مع الرابطة القانونية في زامبيا في 5 ديسمبر 2022. ومن المتوقع أن تؤدي مذكرة التفاهم إلى بناء القدرات في مجال المنافسة ومسائل المستهلكين بين أعضاء الرابطة القانونية في زامبيا وزيادة الوعي باللجنة وولايتها.



السيد لونجيساني زولو، رئيس الرابطة القانونية في زامبيا، والدكتور ويلارد موييما، المدير والرئيس التنفيذي للجنة بعد توقيع مذكرة التفاهم.

### لجنة المنافسة بالكوميسا

تقرير سنوي



## بناء القدرات

### مسؤولو الحالات الإقليمية

في إطار القضية الاستراتيجية "تعزيز الإنفاذ"، أطلقت اللجنة برنامجا إقليميا سنويا لمسؤولي الحالات في الوكالات الوطنية المعنية بالمنافسة والمستهلكين من أجل تعزيز وتقوية قدرتها على إنفاذ اللوائح وبالتأكيد قوانينها الوطنية بالمنافسة. ويتسم البرنامج بأهمية حاسمة لضمان امتلاك اللجنة والوكالات الوطنية بالمنافسة المهارات والأدوات المناسبة لمنع السلوك المانع بالمنافسة وكشفه وحظره على الصعيدين الوطني والإقليمي، مما يساهم في تحقيق حتمية التكامل الإقليمي. وفي هذا الصدد، عقدت اللجنة الدورات التدريبية التالية لمن يتناولون القضايا في الفترة قيد الاستعراض:

بالشراكة مع وزارة العدل الأمريكية، أجرت اللجنة ورشة عمل تدريبية افتراضية حول أساليب المقابلات وحملات الفجر في مايو 2022. واجتذبت ورشة العمل مشاركة من 9 دول أعضاء وأتاحت الفرصة لمعالجي الحالات للمشاركة في جلسة عملية تستند إلى دراسة حالة افتراضية. وتم الاستعانة بالخبراء المشاركين في ورشة العمل الافتراضية من وزارة العدل ومكتب التحقيقات الفيدرالي والسلطات الوطنية المعنية بالمنافسة في أستراليا وأيرلندا.

كذلك، نظمت اللجنة تدريب الممارسات التجارية التقييمية السنوية لمسؤولي الحالات في يونيو 2022 في إزولويني، إيسواتيني. وركز التدريب على أساليب المقابلات وحملات الفجر بتيسير وتعاون لجنة المنافسة في إيسواتيني. وقام بتيسير ورشة العمل خبراء من مكتب التحقيقات الفيدرالي وشعبي مكافحة الاحتكار في وزارة العدل الأمريكية، ولجنة التجارة الفيدرالية في الولايات المتحدة، ولجنة المنافسة في جنوب أفريقيا، ولجنة مكافحة الفساد في إيسواتيني. وحضر ورشة العمل مشاركون من 12 دولة عضوا.

كذلك، عقدت ورشة العمل السنوية لمسؤولي حالات الاندماج الإقليمية في يونيو 2022 في إيزولويني، إيسواتيني. وركزت ورشة العمل على تقييم عمليات الاندماج الرقمي وغير الأفقي وتحسين التعاون مع سلطات المنافسة الوطنية في الدول الأعضاء وفيما بينها. وحضر ورشة العمل 35 من مسؤولي القضايا من 12 دولة عضوا. وكان من بين الخبراء ممثلون عن لجنة التجارة الفيدرالية في الولايات المتحدة، والمفوضية الأوروبية، ومركز تنظيم المنافسة والتنمية الاقتصادية.



وقود الدول خلال ورشة العمل التدريبية حول عمليات الاندماج في إيسواتيني

لجنة المنافسة بالكوميسا

تقرير سنوي

## الجزء (ج)

### المناصرة والتعاون الاستراتيجي

تهدف القضية الاستراتيجية المتعلقة بالمناصرة والتعاون الاستراتيجي إلى إيجاد ثقافة للمنافسة في السوق المشتركة من خلال تعزيز التعريف باللجنة وزيادة الوعي العام بفوائد المنافسة وإنفاذ قوانين المنافسة داخل السوق المشتركة. ويتمثل نهج اللجنة في إشراك مختلف أصحاب المصلحة داخل السوق المشتركة ويشملون السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة، ومجتمع الأعمال، وجماعات المستهلكين، والصحفيين المتخصصين في تغطية الأعمال التجارية، والقضاة، ومجتمع القانون. وتشرك اللجنة أيضا أصحاب المصلحة من خارج السوق المشتركة مثل المنظمات الدولية التي تتعامل مع مسائل المنافسة والمستهلكين. وفي عام 2022، نفذت اللجنة الأنشطة التالية في إطار هذه القضية الاستراتيجية:

#### اليوم العالمي لحقوق المستهلك ويوم المنافسة العالمي

يأتي اليوم العالمي لحقوق المستهلك (WCRD) في 15 مارس من كل عام. وفي عام 2022، أقيم الاحتفال تحت شعار "التمويل الرقمي العادل" واضطلعت اللجنة بالأنشطة التالية:

- تنظيم ورشة عمل افتراضية لمناقشة موضوع اليوم العالمي لحقوق المستهلك
- المشاركة في البرامج الحوارية التلفزيونية بالتعاون مع هيئة المنافسة التجارية وحماية المستهلك في إثيوبيا ووزارة الصناعة والتجارة في زيمبابوي
- نشر بيان صحفي في صحيفة شرق أفريقيا

#### ورشة عمل افتراضية لمناقشة موضوع اليوم العالمي لحقوق المستهلك

عقدت ورشة العمل افتراضيا في 10 مارس 2022، وجمعت متحدثين من اللجنة، وبنك أوغندا، وهيئة المنافسة في كينيا، ولجنة المنافسة والتجارة العادلة في ملاوي، وهيئة المنافسة وحماية المستهلك، بالإضافة إلى رئيس لجنة حماية المستهلك في الكوميسا. وحضر ورشة العمل أكثر من سبعين (70) مشاركا من 13 دولة عضوا، تناقشوا حول كيفية تأثير التمويل الرقمي على المستهلكين وكيف نضمن حمايتهم حتى وهم يستفيدون من المرونة التي تأتي مع التحول الرقمي.

#### برنامج حوار تلفزيوني بالتعاون مع زيمبابوي وإثيوبيا

كما شارك مسؤولون من اللجنة في البرامج الحوارية التلفزيونية التي عقدت في 15 مارس 2022 في زيمبابوي وإثيوبيا لمناقشة موضوع اليوم العالمي لحقوق المستهلك. وعقدت حلقة نقاش حيث قامت لجنة تنظيم المنافسة والمنظمين في القطاع بتتقيف الجمهور بشأن التحول الرقمي ومزاياه وعيوبه وحقوقهم المتعلقة بتقديم الخدمات المالية الرقمية.

كذلك، تم نشر بيان صحفي في صحيفة شرق أفريقيا في 15 مارس 2022، والتي لها حضور إقليمي. وقد سلط المقال الصحفي الضوء على العمل الذي اضطلعت به اللجنة، فضلا عن خلق الوعي لدى المستهلكين بحقوقهم. كما تم توعية مقدمي الخدمات المالية الرقمية باللوائح وحثهم على ضمان الامتثال.



السيد يونا أسنتينه، المسؤول القانوني للجنة خلال برنامج تلفزيوني في إثيوبيا بمناسبة اليوم العالمي لحقوق المستهلك

السيدة نانسي أوتوري، مسؤول رفاهية المستهلكين في اللجنة خلال برنامج تلفزيوني في زيمبابوي



لجنة المنافسة بالكوميسا



## اجتماع لجنة حماية المستهلك بالكوميسا

عقد اجتماع لأعضاء لجنة حماية المستهلك في الكوميسا في مارس 2022 في مومباسا، كينيا. وناقشت اللجنة التي تضم وكالات حماية المستهلك أو السلطات المختصة المسؤولية عن إنفاذ قوانين حماية المستهلك وكذلك منظمات المستهلكين طرائق تطوير نظام إقليمي للإنذار المبكر لتتبع المنتجات غير الآمنة واستدعاء البضائع الخطرة. كما ناقش الاجتماع إطار تصميم منهج تدريبي إقليمي وإنشاء مجموعات عمل لقيادة تنفيذ البرنامجين.

وفي أكتوبر 2022، عقد اجتماع متابعة في نيروبي، كينيا لمناقشة مشاريع الوثائق المتعلقة بطرائق وضع نظام إقليمي للإنذار المبكر لتتبع المنتجات غير الآمنة وسحب البضائع الخطرة.



الدول الأعضاء المشاركون في اجتماع لجنة حماية المستهلك التابعة للكوميسا الذي عقد في أكتوبر 2022 في نيروبي، كينيا

## توعية مجتمع الأعمال في كينيا وزامبيا

عقدت اللجنة ورشتي عمل وطنيتين لتوعية مجتمع الأعمال في نيروبي، كينيا، في مارس 2022 وفي لوساكا، زامبيا، في أبريل 2022 بشأن دور قوانين المنافسة وحماية المستهلك في تعافي الأعمال التجارية بعد جائحة كورونا. كما تم استخدام ورش العمل لمناقشة التزامات الشركات بموجب القوانين وكيفية تفاعل القوانين الإقليمية والوطنية.



لجنة المنافسة بالكوميسا

تقرير سنوي



من اليسار إلى اليمين، السيد فيل داكا (الرئيس التنفيذي لفرقة التجارة والصناعة الزامبية)، الدكتور ويلارد مومبيا (المدير والرئيس التنفيذي للجنة)، السيدة تشاوي ب. تشولو (السكرتير الدائم لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة)، السيد فيليكس موتاتي (وزير التكنولوجيا والعلوم) السيدة تشيليشي كابويوي (الأمين العام للكوميسا)، السيد تشيلوفيا سامبا (المدير التنفيذي لهيئة المنافسة وحماية المستهلك)، الدكتور جورج لبييميل (الاستشاري)



توعية مجتمع الأعمال في نيروبي، كينيا

## المشاركة في معرض كينيا التجاري الدولي

في يونيو 2022، شاركت اللجنة في معرض كينيا التجاري الدولي الثالث والعشرين (KITE). واستخدمت اللجنة المعرض لإشراك أصحاب المصلحة في ولايتها في السوق المشتركة وكذلك توزيع الكتيبات والنشرات والكتب.



موظفو اللجنة، السيدة سونجيدا بوندون والسيدة نانسي أوتوري يشرحان لأصحاب المصلحة ولاية اللجنة خلال المعرض التجاري.

## ورشة العمل الإقليمية الأولى للممارسين القانونيين في الكوميسا

عقدت اللجنة ورشة العمل الإقليمية الأولى للممارسين القانونيين في أبريل 2022 في ليفينجستون، زامبيا. وحضر ورشة العمل التي عقدت بالشراكة مع الممارسين القانونيين كوربوس نحو 80 محاميا من 10 دول أعضاء. وتم تدريب المحامين على مواضيع مختلفة بشأن إنفاذ قانون المنافسة، بما في ذلك دور الاقتصاد في إنفاذ قوانين المنافسة، والاتجاهات الناشئة في إنفاذ قوانين المنافسة على الصعيد الوطني والإقليمي، فضلا عن التحديات والفرص وكيفية صياغة العلاقات من أجل الإنفاذ الفعال. وكان من بين نتائج الاجتماع إمكانية نظر اللجنة في إصدار قرارات أكثر تفصيلا يمكن لأصحاب المصلحة الوصول إليها إلكترونيا لتمكينهم من تقدير كيفية توصل اللجنة إلى قراراتها التقدير الملائم. وشجعت اللجنة أيضا على مواصلة عقد هذه الاجتماعات نظرا لضرورة مواصلة تدريب المحامين في مجال قانون المنافسة.

لجنة المنافسة بالكوميسا



الجلوس من اليسار إلى اليمين الدكتور جورج لبييميل (الاستشاري)، السيد بيتر ستاين (مدير فيركمانز ورئيس مجلس إدارة ليكس أفريقيا)، السيد تشيلوفيا سامبا (المدير التنفيذي، هيئة المنافسة وحماية المستهلك)، السيدة تانيسيل لانجا (رئيس وحدة إصلاح القانون، ايسواتيني) السيد أبيودي شونجا جونبور (رئيس جمعية القانون في زامبيا)، الدكتور ويلارد موييما (المدير والرئيس التنفيذي للجنة)، السيد سيني تشيسينجا (الشريك الإداري، كوربوس)، والسيد ستانلي نيامانديدي (الرئيس التنفيذي، رابطة محاميي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي)، والسيد محمد نياوجا، رئيس مجلس إدارة البنك المركزي الكيني، والسيد جابريل ماسوكو (مدير الشؤون القانونية، الكوميسا).

### ورشة العمل الإقليمية الثانية للقضاة

في أبريل 2022، عقدت اللجنة ورشة العمل الإقليمية الثانية للقضاة التي حضرها قضاة من 13 دولة عضو تحت شعار "إنفاذ قانون المنافسة وحماية المستهلك في أعقاب التكامل الإقليمي والقاري". وحضر ورشة العمل ثلاثة من كبار القضاة من جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وزمبابوي، ورئيس محكمة عدل الكوميسا، وأعضاء محكمة المنافسة في كينيا، حيث تلقى القضاة تدريباً على إنفاذ قانون المنافسة. وشملت المواضيع الأدوات والمهارات اللازمة لقضايا قانون المنافسة، والتفاعل بين القوانين الإقليمية والوطنية، والاتجاهات الناشئة بشأن إنفاذ قوانين المنافسة على الصعيدين الإقليمي والوطني. ومن خلال ورشة العمل، نصحت اللجنة بالقيام بدور نشط في وضع بروتوكول المنافسة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتوجيه القائمين على صياغتها استناداً إلى خبرتها باعتبارها أنشط سلطة إقليمية للمنافسة في أفريقيا. ونصحت اللجنة أيضاً بمواصلة تدريب أصحاب المصلحة من أجل إنفاذ قانون المنافسة إنفاذاً فعالاً.



الجلوس من اليسار إلى اليمين الدكتور ويلارد موييما (المدير والرئيس التنفيذي)، والقاضي دينيس ديفيس (شخص خبير)، والسيدة القاضي لومي تشيببساكوندا (قاضي رئيسة محكمة عدل الكوميسا)، والقاضي الدكتور مومبا مالابلا (رئيس قضاة من جمهورية زامبيا)، والقاضي لوك مالابا (رئيس قضاة من جمهورية زامبيا)، والقاضي موسانجا ديفيد كريستوف (رئيس قضاة من جمهورية الكونغو الديمقراطية) والسيدة القاضي كينيسيل مابوزا (كبير القضاة، محكمة عدل الكوميسا).

لجنة المنافسة بالكوميسا

## اليوم العالمي للمنافسة

في 5 ديسمبر 2022، انضمت اللجنة إلى بقية العالم في الاحتفال بيوم المنافسة العالمي تحت شعار "سياسة المنافسة وتغير المناخ". واحتفلت اللجنة بالاشتراك مع هيئة التفتيش والمنافسة وحماية المستهلك في رواندا ولجنة المنافسة والتجارة العادلة من خلال القيام بأنشطة توعية مشتركة متسقة مع الموضوع.



من اليسار إلى اليمين السيدة ماري جورور (مدير الامتثال والخدمات القانونية، اللجنة)، والسيدة بياتريس أووميكييزا (المدير العام بالنيابة، هيئة التفتيش والمنافسة وحماية المستهلك في رواندا)، والسيد ريتشارد نيويشوتوي (السكرتير الدائم، وزارة التجارة والصناعة)، والسيدة ستيلأ أونيانشا (نائبة أمين السجل، هيئة المنافسة في جماعة شرق أفريقيا)

## التعاون الدولي والتوعية والربط الشبكي

في عام 2022، نفذت اللجنة وشاركت في العديد من الأنشطة الدولية والإقليمية لأغراض التعاون الدولي والتواصل والربط الشبكي. وتشمل الأنشطة ما يلي:

لجنة المنافسة بالكوميسا



## الاتحاد الأفريقي-المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي (AU-SARO)

انضمت اللجنة إلى بقية السفارات الأفريقية والمفوضيات العليا والمنظمات والمجتمعات الأفريقية الدولية الأخرى الموجودة في ملاوي في مايو 2022، للاحتفال بيوم أفريقيا 2022. وقد نظم هذا الحدث في ليلونجوي المكتب الإقليمي للاتحاد الأفريقي للجنوب الأفريقي تحت شعار: "عام التغذية". وكان الهدف من هذا الحدث هو طرح واستعراض ثراء القطاع الزراعي الأفريقي والتنوع المنعكس في الثقافة الغذائية، لتسهيل التفاعلات والمحادثات حول الأمن الغذائي والسلامة الغذائية وتعظيم الحاجة إلى دعم نمو الصناعة في القارة. واغتنت اللجنة هذه الفرصة لعرض ولايتها في مجال حماية المستهلك. من خلال عرض لافتاتها وكتيباتها ومنشوراتها وكتبها والتحدث إلى أصحاب المصلحة حول ولايتها.



كبير محلي المستهلكين في اللجنة السيد جون مويسيج بشرح للجمهور ولاية اللجنة.

## مؤتمر يومانز السنوي العاشر لقانون المنافسة

تمت دعوة اللجنة لحضور مؤتمر قانون المنافسة السنوي العاشر لبومانز في فبراير 2022 كجزء من أنشطة التوعية الدولية والدعوة للتواصل. عقد المؤتمر تحت شعار: "سياسات المنافسة لمعالجة ضرورات التجارة الأفريقية". وشاركت اللجنة كعضو في فريق مناقشة بشأن موضوع "تطورات قوانين المنافسة في جميع أنحاء أفريقيا"، وكذلك كمتكلم خلال العشاء الذي سبق المؤتمر بشأن الموضوع الأوسع للمؤتمر.

### ورشة عمل اندماج شبكات المنافسة الدولية

شاركت اللجنة في ورشة عمل اندماج شبكات المنافسة الدولية التي عقدت في الفترة من 29 مارس إلى 1 أبريل 2022 في السلفادور، البرازيل. وشاركت اللجنة كمتحدث في جلسة "إجراءات تنظيم سلطات المنافسة لعمليات الاندماج".

### نقابة المحامين الأمريكية

شاركت اللجنة في اجتماع الربيع السبعين في 2022 لقسم قانون مكافحة الاحتكار التابع لنقابة المحامين الأمريكية (ABA) في واشنطن العاصمة في أبريل 2022 والذي حضره أكثر من 3000 من ممارسي قانون المنافسة من جميع أنحاء العالم. وشارك الدكتور ويلارد مويبما أيضا في قمة القانمين على إنفاذ القوانين قبل المؤتمر التي عقدتها لجنة التجارة الفيدرالية ووزارة العدل في الولايات المتحدة الأمريكية كجزء من حلقة النقاش بشأن "سياسة المنافسة الحكومية بأكملها: دروس للتعاون بين الوكالات"، حيث عرض بالتفصيل مبادرات التعاون التي شرعت فيها اللجنة واضطلعت بها منذ إنشائها، مبرزًا أهمية وفوائد التعاون مع أجهزة إنفاذ قوانين المنافسة الوطنية والإقليمية من أجل تحقيق إنفاذ فعال لقانون المنافسة.

### لجنة الطيران المدني الأفريقية

تم عقد اجتماعان مع لجنة الطيران المدني الأفريقية (AFCAC) في 11 أبريل 2022 و 14 يونيو 2022 لمناقشة مجالات التعاون بين المؤسسات. ولجنة الطيران المدني هي مؤسسة تابعة للاتحاد الأفريقي مكلفة بتنظيم المجال الجوي الأفريقي من حيث المنافسة وحماية المستهلك. وقد تواصلت لجنة الطيران المدني باللجنة حيث أشارت إلى أن اللجنة مكلفة أيضا بإنفاذ المنافسة وحماية المستهلك في جميع القطاعات بما في ذلك الطيران في إقليم الكوميسا. وعلى هذا النحو، ناقشت المؤسسات مجالات التعاون وبدأت التفاوض على مذكرة تفاهم سيتم توقيعها في عام 2023. علاوة على ذلك، شاركت اللجنة في ورشة العمل القارية لسوق النقل الجوي الأفريقية الموحدة بشأن آليات قرار ياموسكرو.

### اجتماعات فريق الخبراء الحكومي الدولي التابع للأونكتاد

شاركت اللجنة في اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي التابع للأونكتاد بشأن المنافسة وحماية المستهلك الذي عقد في الفترة من 18 إلى 22 يوليو 2022 في جنيف، سويسرا. وقدم المدير وكبير الموظفين التنفيذيين عروضًا عن "طرائق تنفيذ التوصية المتعلقة بمنع توزيع المنتجات الاستهلاكية غير الآمنة المعروفة عبر الحدود" وكذلك عروض عن "المنظمات الإقليمية".



الدكتور ويلارد مويبما خلال اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي التابع للأونكتاد في جنيف

### لجنة المنافسة بالكوميسا

تقرير سنوي

## المؤتمر السنوي التاسع لجمعية القانون في زامبيا

شاركت اللجنة في المؤتمر السنوي التاسع لجمعية القانون في زامبيا الذي عقد في يوليو 2022 وقدمت عرضا حول الإطار القانوني للمنافسة في الكوميسا كجزء من مشاركتها في حلقة النقاش حول النظرة المستقبلية لقانون المنافسة الوطني والدولي.

### ورشة عمل هيئة المنافسة الكينية لبناء القدرات بشأن سياسات وقانون المنافسة

شاركت اللجنة في ورشة عمل بناء القدرات التي نظمتها هيئة المنافسة في كينيا (CAK) بشأن سياسات وقانون المنافسة، والتي عقدت في نيروبي، كينيا في أكتوبر 2022.



السيد يوناك أنتينه مسؤول قانوني في اللجنة (اليسار) يشارك في المناقشات خلال الاجتماع.

### المنتدى العالمي المعني بالمنافسة التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

شاركت اللجنة في المنتدى العالمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حول المنافسة الذي عقد في ديسمبر 2022 في باريس، فرنسا. ويجمع هذا الحدث مسؤولين رفيعي المستوى في مجال المنافسة من جميع أنحاء العالم بما في ذلك أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا والشرق الأوسط والأمريكتين.

تطوير رابطة محاميين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي **SADCLA**-مؤسسة التحكيم في الجنوب الأفريقي **AFSA** لمقعد التحكيم التجاري الدولي

لجنة المنافسة بالكوميسا

تقرير سنوي

شاركت اللجنة في ورشة عمل تخطيطية لتطوير واعتماد خارطة طريق موحدة لإنشاء مقر إقليمي للتحكيم التجاري الدولي وتسوية المنازعات التجارية والاستثمارية، والتي عقدت يومي 7-8 ديسمبر 2022 في ساندتون، جنوب أفريقيا. يأتي ذلك نتيجة لمشاركة اللجنة في وقت سابق في إطلاق مؤسسة التحكيم في الجنوب الأفريقي (AFSA) وهي شراكة بين رابطة محاميين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومؤسسة التحكيم في الجنوب الأفريقي (وهي سلطة خاصة لتسوية المنازعات)، وهي كذلك مركز التحكيم الدولي الرائد في منطقة الجنوب الأفريقي. وخلال هذا الإطلاق، أبلغت اللجنة أن المؤسسة التي يوجد مقرها في جنوب أفريقيا تسعى إلى أن تكون مقرا للتحكيم في أفريقيا وتشجيع البلدان الأفريقية على اختيارها كمنتدى مفضل لتسوية المنازعات بدلا من اللجوء إلى طرق خارج أفريقيا كما كان الحال.

### مؤتمر المنافسة الوطنية في الكويت

في ديسمبر 2022، شاركت اللجنة في المؤتمر الوطني للمنافسة في الكويت الذي نظمه قسم الحوكمة الاقتصادية والتخطيط في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع وكالة حماية المنافسة الكويتية. وقد نظم المؤتمر لتعزيز حماية



وتوطيد وتعزيز المنافسة في الكويت، بعد إصدار قانون المنافسة الجديد رقم 72 لعام 2020.

من اليسار إلى اليمين، الدكتور محمود ممتاز، رئيس مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، والدكتور ويلارد موييما، المدير والرئيس التنفيذي للجنة، والدكتور عبد الله العويسي، المدير التنفيذي لجهاز حماية المنافسة في الكويت خلال المؤتمر

### مؤتمر قانون المنافسة في أفريقيا التابع لرابطة المحامين الدولية (IBA)

شاركت اللجنة في مؤتمر قانون المنافسة في أفريقيا الذي عقدته رابطة المحامين الدولية في نوفمبر 2022 في لاجوس، نيجيريا. وشاركت اللجنة في ثلاث حلقات نقاش هي: الدردشة الودية: أساسيات إعداد تقارير السوق والمنافسة في إخطارات الاندماج؛

لجنة المنافسة بالكوميسا

تقرير سنوي

ومراقبة الاندماج: الاتجاهات الرئيسية؛ ما الذي تبحث عنه والعلاجات؛ والولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية / المتزامنة. كما قدمت اللجنة عرضا حول "منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: التأثير والمكاسب والتحديات" في ورشة عمل بناء قدرات منظمي المنتدى الإقليمي الأفريقي التي نظمتها اللجنة الفيدرالية للمنافسة وحماية المستهلك في نيجيريا.



في المركز يشارك الدكتور ويلارد موييما في المناقشات خلال الاجتماع

### الأسبوع السنوي السابع للمنافسة واللوائح الاقتصادية

شاركت اللجنة في استضافة أسبوع المنافسة والتنظيم الاقتصادي السنوي السابع 2022 (ACER) بالتعاون مع جامعة جوهانسبرج ومركز المنافسة والتنظيم والتنمية الاقتصادية (CCRED) ولجنة المنافسة والتجارة العادلة. عقدت تلك الاجتماعات في ساليماء، ملاوي وحضرها خبراء في مجال المنافسة ومنظمون وممارسون قانونيون من جميع أنحاء أفريقيا.

الجلوس من اليسار إلى اليمين القاضية شارلوت ويزي مالوندا (قاضية في المحكمة العليا في ملاوي)، والسيدة بين روبارانجاندا (لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا، رئيس مجلس الإدارة)، ومعالي مارك كاتسونجا (وزير التجارة والصناعة) والدكتور جيري كانا (رئيس مجلس إدارة لجنة المنافسة والتجارة العادلة)



لجنة المنافسة بالكوميسا

تقرير سنوي

## البرامج المشتركة بين الكوميسا ومؤسساتها ولجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا

يتعين على اللجنة، بوصفها إحدى مؤسسات الكوميسا، وفقا للمادة 175 (1) من معاهدة الكوميسا، أن تنظر في أهداف الكوميسا وسياساتها وبرامجها وأنشطتها أثناء تنفيذ اللوائح. وكما هو منصوص عليه في المادة 175 (2) من معاهدة الكوميسا، ينتظر من اللجنة وأمانة الكوميسا الحفاظ على علاقة عمل مستمرة تهدف إلى تعزيز تنفيذ معاهدة الكوميسا ووضع ترتيبات تعاون لهذا الغرض. بالإضافة إلى ذلك، وعملا بالمادة 175 (3) من معاهدة الكوميسا، يتعين على اللجنة تقديم تقارير مرحلية سنوية إلى المجلس الوزاري للكوميسا عن أنشطتها. وفي ضوء ذلك، قامت اللجنة في عام 2022 بالأنشطة التالية في إطار البرامج المشتركة بين الكوميسا ومؤسساتها وكجزء من مسؤوليتها عن حوكمة الشركات لرفع التقارير إلى المجلس:

### الحوار المواضيعي بشأن تعزيز قيادة المرأة ومشاركتها السياسية في تعزيز التجارة والتكامل الاقتصادي

بناء على دعوة من شعبة الشؤون الجنسانية والاجتماعية بأمانة الكوميسا، شاركت اللجنة في حوار مواضيعي حول تعزيز قيادة المرأة ومشاركتها السياسية في تعزيز التجارة والتكامل الاقتصادي عقد في يونيو 2022 في تشونجوي، زامبيا. وفي الحوار، شاركت اللجنة في جلسة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) في سياق التكامل الإقليمي للكوميسا - ما الذي سيعود على المرأة؟

### الاجتماع السادس والعشرون للشؤون القانونية للكوميسا والاجتماع الثالث والأربعون للجنة الحكومية

شاركت اللجنة في الاجتماع السادس والعشرين للجنة الشؤون القانونية والاجتماع الخامس والعشرين لوزراء العدل ومدعي العموم في الكوميسا الذي عقد في الفترة من 31 أكتوبر إلى 3 نوفمبر 2022؛ والاجتماع الثالث والأربعين للجنة الحكومية المنعقد يومي 29-30 نوفمبر 2022؛ والاجتماع الثالث والأربعين للمجلس الوزاري للكوميسا المنعقد في 1 ديسمبر 2022 والذي نظر ووافق على:

- تعيين ثلاثة مفوضين باللجنة على النحو التالي:



المفوض فيبين نوجا من موريشيوس



المفوض أدلبرت إمانويل بوتو نكايمانانا من الكونغو الديمقراطية



المفوض سام كولوبا واتاسا من أوغندا

- ميزانية اللجنة لعام 2023.

لجنة المنافسة بالكوميسا

تقرير سنوي

## منطقة التجارة الحرة الثلاثية

الكوميسا هي جزء من منطقة التجارة الحرة الثلاثية (TFTA) التي تضم أيضا الدول الأعضاء / الشريكة في السادك والكوميسا وجماعة شرق أفريقيا. وفي الفترة قيد الاستعراض، كانت اللجنة جزءا من فرقة العمل الثلاثية التي تتولى الأمانة تنسيق اجتماعات الأفرقة العاملة الفنية المعنية بسياسة المنافسة.

## الجزء (د)

### التعزيز المؤسسي

لتعزيز عملياتها، تقوم اللجنة ببناء قدرات كل من مجلس المفوضين وموظفيه. ويعتمد نجاح اللجنة في نهاية المطاف في تنفيذ ولايتها إلى حد كبير على تعيين الموظفين الموهوبين والأكفاء وتدريبهم والاحتفاظ بهم. وعلى هذا النحو، اضطلعت اللجنة في الفترة قيد الاستعراض بالأنشطة التالية في إطار التعزيز المؤسسي:

#### القدرة التنظيمية للجنة

في هذا الصدد، نفذت اللجنة الأنشطة التالية الرامية إلى تعزيز قدراتها:

#### مراجعة قواعد الموظفين والقواعد التنفيذية والمالية وقواعد المشتريات وقواعد تعيين أعضاء مجلس الإدارة

اقترحت لجنة الشؤون المالية والإدارة التي عقدت في أغسطس 2022 تعديلات على قواعد الموظفين وقواعد موظفي الإدارة التنفيذية والقواعد المالية وقواعد المشتريات وأقرها المجلس لإحالتها للموافقة عليها وتفعيلها من خلال أجهزة سياسات الكوميسا. ومن المتوقع تقديم القواعد المذكورة إلى المجلس الوزاري للكوميسا في عام 2023.

#### تدريب الموظفين على نظام تقييم الأداء القائم على النتائج

تم تدريب الموظفين على نظام تقييم الأداء القائم على النتائج التابع للجنة في مارس 2022 في ليلونجوي، ملاوي.

#### إلحاق الموظفين في المفوضية الأوروبية

من خلال تعاونها مع المفوضية الأوروبية، ألحقت اللجنة اثنين من موظفيها بالمفوضية الأوروبية لمدة ثلاثة أشهر من أكتوبر إلى ديسمبر. وقد قدمت المفوضية الأوروبية طوعاً هذه البادرة إلى لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا تمشياً مع علاقة العمل الممتازة التي عززتها اللجنة مع المفوضية الأوروبية على مر السنين. كذلك، قدمت المفوضية الأوروبية دعمها للجنة من خلال قبول إلحاق موظف آخر من اللجنة بالمفوضية في الربع الأول من عام 2023.





السيد أوليفر جيرسنت، المدير العام للمديرية العامة للمنافسة التابعة للمفوضية الأوروبية مع اثنين من موظفي اللجنة السيدة سونجيدا بوندون والسيد جوزيف كاومبا

### تدريب أسبوع المنافسة والتنظيم الاقتصادي للموظفين

تم تدريب جميع موظفي اللجنة خلال أسبوع المنافسة والتنظيم الاقتصادي السنوي السابع الذي عقد في سبتمبر 2022 في ملاوي. ودرّب الموظفون على الاقتصاديات المتقدمة، وقوانين وسياسات المنافسة، واقتصاديات قانون المنافسة.

### الإدارة الإلكترونية لسير القضايا

بدأت اللجنة عملية الشراء من أجل الاستعانة بشركة لضمان الجودة لإدارة مشروع وضع نظام إلكتروني لإدارة القضايا وبوابة إلكترونية للحفاظ الإلكتروني للملفات في اللجنة. ومن المتوقع أن تبدأ شركة ضمان الجودة في عام 2023 وتساعد اللجنة في رسم خرائط التدفق الداخلي للمعلومات، وتحليل احتياجات الأنظمة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتطوير اختصاصات لإشراك الخبراء لتطوير البرامج / الأنظمة، وتقييم عملهم والقيام بأي وظائف أخرى مرتبطة بالمشروع بأكمله. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك، بمجرد الانتهاء منه، إلى تعزيز كفاءة وفعالية عمليات اللجنة تعزيزا كبيرا وتيسير قيام أصحاب المصلحة بالحفظ والإخطارات الإلكترونية.

### إعادة تصميم الموقع

أعدت اللجنة تصميم موقعها على شبكة الإنترنت بهدف جعله سهل الاستعمال وزيادة قدرته على الاستجابة لاحتياجات أصحاب المصلحة. ومن المتوقع أن يسهل الموقع الشبكي المعاد تصميمه على المستخدمين العثور على المعلومات المتاحة للجمهور، والبقاء على اطلاع دائم بأنشطة اللجنة، وتيسير الوصول إلى اللجنة، حيث سيوفر وصلات لجملة أمور منها تقديم الشكاوى إلى اللجنة. ومن المتوقع الانتهاء من إعادة تصميم الموقع بحلول الربع الأول من عام 2023.

لجنة المنافسة بالكوميسا

## آفاق المستقبل

في العام المقبل، ستواصل اللجنة إنفاذ اللوائح فيما يتعلق بعمليات الاندماج والممارسات التجارية التقييدية وحماية المستهلك لضمان تكافؤ الفرص لجميع الأعمال التجارية في السوق المشتركة والمساهمة في جدول أعمال التكامل الإقليمي من خلال تيسير التجارة في السوق المشتركة. وتكتسي الأسواق الرقمية وكيفية إنفاذ اللوائح على المنصات الإلكترونية أهمية خاصة لدى اللجنة بعد زيادة استخدام هذه المنصات. وفي هذا الصدد، تعتزم اللجنة إجراء تحقيق سوقي عن الأسواق الرقمية في عام 2023 لفهم الأسواق وظروف المنافسة وكيفية تطبيق اللوائح على الشركات العاملة على هذه المنصات.

وتدرك اللجنة أيضا أن اللوائح دخلت حيز النفاذ لأول مرة في عام 2004 وبسبب مرور الوقت، فمن المهم مراجعتها للتأكد من أنها تتماشى مع التغييرات في ديناميكيات السوق أو طرق ممارسة الأعمال التجارية. ويتيح ذلك أيضا فرصة للجنة لتعديل أي شيء لم يكن يعمل بصورة جيدة لصالح تعزيز المنافسة في السوق المشتركة. وفي هذا الصدد، تعتزم اللجنة وضع الصيغة النهائية للتعديلات على اللوائح في السنة المقبلة بعد التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين.

في عام 2023، من المتوقع أن ترفع اللجنة من وتيرة الإنفاذ ضد الممارسات التجارية التقييدية. وتدرك اللجنة أن هذه الممارسات تشكل عدوا كبيرا لجدول أعمال التكامل الإقليمي، وتحد من الابتكار، بل وتقرم النمو الاقتصادي والتنمية. ولذلك ستعزز اللجنة مراقبتها للأسواق وستعمل عن كثب مع السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة والسلطات الإقليمية المعنية بالمنافسة بل وجميع أصحاب المصلحة لضمان الكشف عن هذه الممارسات والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها لصالح السوق المشتركة وخارجها. كذلك، ستواصل اللجنة تعزيز مراقبتها لانتهاكات المستهلك لضمان عدم استغلال الشركات للمستهلكين الضعفاء وتفاقم الفقر في نهاية المطاف، وهي أحد الشرور التي نسعى جميعا في نهاية المطاف للقضاء عليها في كل ما كلفنا به. وستواصل اللجنة أيضا أنشطتها البحثية، لا سيما فيما يتعلق بالارتفاع غير المعقول في تضخم أسعار الأغذية الذي يدفع المستهلكين إلى الفقر المدقع ويهدد في نهاية المطاف نسيج جدول أعمال التكامل الإقليمي.

وتتابع اللجنة باهتمام التطورات على المستوى القاري فيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) مع إيلاء اهتمام خاص للمسائل المتعلقة بسياسات المنافسة. واللجنة تدرك تماما التطورات الحادثة وتتطلع إلى العمل عن كثب مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والمؤسسات التي سيتم تشكيلها بما يتماشى مع اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والبروتوكولات التي تم تطويرها وفقا للاتفاقية. وتدرك اللجنة أن بإمكانها، بوصفها السلطة الإقليمية الوحيدة الراسخة للمنافسة، أن تقدم دروسا قيمة لإنشاء نظم ومؤسسات على الصعيد القاري. وتدرك اللجنة أن كلا من لوائح المنافسة للكوميسا وبروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن المنافسة يهدفان إلى ضمان قدرة الأسواق على المنافسة، والمساهمة في النمو الاقتصادي والابتكار وتحقيق رؤية السوق الموحدة في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، فإن اللجنة تتطلع إلى العمل عن كثب مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتحقيق هذه الأهداف من أجل أفريقيا أفضل ومزدهرة تتنافس بإيجابية مع بقية العالم.

وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أن اللجنة بدأت عملياتها في يناير 2013. لذلك، في عام 2023، تحتفل اللجنة بعشر سنوات من العمليات والإنجازات وتقييم التحسينات التي يتعين إجراؤها. واللجنة تتطلع إلى حضوركم هذا الحدث وإلى توجيهاتكم بشأن المجالات التي يمكن للجنة أن تعمل فيها بصورة أفضل في المرحلة التالية من رحلة السنوات العشر.

وتأمل اللجنة أن تكونوا قد استمتعتم بقراءة التقرير السنوي لعام 2022. ونحن نناشدكم أن تقدموا لنا التوجيه بشأن الإنفاذ والمجالات التشغيلية الأخرى التي تحتاج إلى تحسين من أجل خدمة السوق المشتركة بصورة أفضل. وتمارس اللجنة سياسة الباب المفتوح ويسرها دائما أن ترحب بالمشاركات لمناقشة القضايا التي من شأنها تعزيز إنفاذ قانون المنافسة والمستهلك في السوق المشتركة. لقد كان عام 2022 مثيرا للغاية ونتطلع إلى عام 2023 أكثر إثارة. فلتبقوا على شغفكم



الجزء (هـ)

إدارة الحسابا

التقرير المالي

### تعليق المدير والرئيس التنفيذي لعام 2022

1. لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا ("اللجنة") هي هيئة إقليمية أنشئت بموجب المادة 6 من لوائح تنظيم المنافسة بالكوميسا. وقد أوكلت القواعد المالية للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في القاعدة 6 (2) للمدير والرئيس التنفيذي مهمة كبير مسؤولي المحاسبة في اللجنة المسؤول أمام المجلس الوزاري من خلال مجلس الإدارة عن الإدارة السليمة لأموال اللجنة.
2. تقوم اللجنة بتنفيذ إطار المراجعة الخارجية على النحو الذي وافق عليه المجلس في عام 2016 في مدغشقر حيث يتولى مراجعون عموميون من الدول الأعضاء مراجعة حسابات اللجنة من خلال مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا (COBEA). وقد وضع المجلس الوزاري آليات مراجعات مجلس المراجعين الخارجيين، وتشمل ميثاق المراجعة وكتيبات المراجعة، ووافق عليها في عام 2020 لضمان إجراء عمليات المراجعة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.
3. أجرى مجلس المراجعين المراجعة الخارجية السنوية لعام 2022 وأصدر رأيه غير المتحفظ في المراجعة وخطاب الإدارة المعني في 7 يوليو 2023، والذي سيتم تقديمه إلى لجنة المراجعة والمخاطر هذا العام.
4. يسرني أن أقدم موجزا للبيانات المالية المراجعة للجنة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022. ويتألف موجز البيانات المالية المراجعة من بيان المركز المالي، وبيان الإيرادات والنفقات، وبيان التغيرات في الأموال المتراكمة، وبيان التدفقات النقدية.
5. تجمع هذه البيانات المالية المراجعة بين نتائج الأنشطة المضطلع بها بتمويل من الدول الأعضاء والموارد الخارجة عن الميزانية للجنة على السواء على النحو المنصوص عليه في اللوائح والقواعد. وتقدم البيانات المالية المراجعة نظرة عامة كاملة على الشؤون المالية للجنة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022. وتشمل معلومات عن الوضع المالي للجنة، وعملياتها خلال السنة، وتحركات الأموال والاحتياطيات المتراكمة، وتدفقاتها النقدية، فضلا عن الارتباطات والالتزامات المالية للجنة.

6. أحد النقاط الرئيسية في البيانات المالية المراجعة لعام 2022 هو المركز المالي القوي المدعوم بالأصول النقدية السائلة للغاية. وتتمتع اللجنة بوضع نقدي قوي يبلغ 23.3 مليون دولار أمريكي مدعوم بأموال واحتياطات متراكمة تبلغ 19.7 مليون دولار أمريكي. وارتفعت فئة أصول الممتلكات والمنشآت والمعدات من 152,385 دولار أمريكي إلى 621,950 دولار أمريكي في الأساس نتيجة لمنحة رأس المال في صورة الأرض التي تم استلامها من حكومة ملاوي والتي بلغت 337,486 دولار أمريكي. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة تمكنت من خفض التزاماتها من 6.7 مليون دولار إلى 6.4 مليون دولار مع زيادة سيولتها النقدية من 21.9 مليون دولار إلى 23.3 مليون دولار.

7. وأسفرت عمليات اللجنة عن تحقيق فائض قدره 2.2 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022. وتجدر الإشارة إلى الزيادة في رسوم الاندماج والزيادة في إيرادات الفوائد من الاستثمارات. وارتفعت رسوم الاندماج من 3.1 مليون دولار أمريكي في عام 2021 إلى 4.4 مليون دولار أمريكي في عام 2022. وكانت هناك أيضا منحة رأسمالية من حكومة ملاوي بقيمة 337,486 دولارا أمريكيا وهي جزء من إيرادات السنة. كذلك، ارتفعت إيرادات الفوائد من 474,544 دولارا أمريكيا في عام 2021 إلى 621,586 دولارا أمريكيا في عام 2022.

لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا  
البيانات المالية المراجعة لعام 2022  
بيان المركز المالي  
حتى 31 ديسمبر 2022

2021	2022	
		<b>أصول</b>
152,385	621,950	معدات
2,184,069	2,173,202	المبالغ المستحقة على الأطراف المعنيين
<u>2,336,454</u>	<u>2,795,152</u>	<b>إجمالي الأصول غير المتداولة</b>
3,639	4,626	المستحقات
21,919,390	23,350,638	النقد وما في حكمه
<u>21,923,029</u>	<u>23,355,264</u>	<b>إجمالي الأصول المتداولة</b>
<u>24,259,483</u>	<u>26,150,416</u>	<b>إجمالي الأصول</b>
		<b>الأموال المتراكمة</b>
17,457,261	19,647,292	الأموال المتراكمة
38,204	47,068	احتياطيات رأس المال
5,646	3,145	احتياطيات إعادة التقييم
<u>17,501,111</u>	<u>19,697,505</u>	
		<b>خصوم</b>
16,385	5,312	المبالغ المستحقة للأطراف المعنيين
6,221,068	5,848,747	الذمم الدائنة
520,919	598,812	الإيرادات المؤجلة
<u>6,758,372</u>	<u>6,452,911</u>	
<u>24,259,483</u>	<u>26,150,416</u>	<b>مجموع الأموال والخصوم المتراكمة</b>

لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا  
2022 حسابات الإدارة  
بيان الإيرادات والنفقات  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

2021	2022	
3,984,036	5,648,173	دخل
<u>3,984,036</u>	<u>5,648,173</u>	إجمالي الدخل
		نفقات
(636,396)	1,488,622	نفقات البرامج
	(	
1,596,845)	2,219,887)	تكاليف الموظفين
(	(	
(226,191)	(87,462)	المصاريف الإدارية
(95,397)	(74,174)	النفقات التشغيلية
(1,568)	288	الربح / (الخسارة) عند التصرف
(42,051)	(74,156)	الاهلاك
<u>2,598,448)</u>	<u>3,944,010)</u>	مجموع النفقات
(	(	
<u>474,544</u>	<u>621,586</u>	صافي إيرادات التمويل
<u>1,860,132</u>	<u>2,187,530</u>	الفائض لهذا العام

لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا  
2022 حسابات الإدارة  
بيان التغيرات في الأموال المتراكمة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

مجموع	الأموال المتراكمة	حياطات إعادة التقييم	الاحتياطات الرأسمالية	
15,623,577	15,593,944	8,831	20,802	الرصيد في 1 يناير 2021
1,860,132	1,860,132	-	-	الفائض لهذا العام
(5,905)	-	-	(5,905)	الاستهلاك
-	3,185	(3,185)	-	الاستهلاك عند إعادة التقييم
23,307	-	-	23,307	الاحتياطي
				المنح الرأسمالية المستلمة
<b>17,501,111</b>	<b>17,457,261</b>	<b>5,646</b>	<b>38,204</b>	الرصيد في 31 ديسمبر 2021
17,504,952	17,457,261	5,646	38,204	الرصيد في 1 يناير 2022
2,187,530	2,187,530	-	-	الفائض لهذا العام
(7,097)	-	-	(7,097)	الاستهلاك
-	2,501	(2,501)	-	الاستهلاك عند إعادة التقييم
15,961	-	-	15,961	الاحتياطي
				المنح الرأسمالية المستلمة
<b>19,697,505</b>	<b>19,647,292</b>	<b>3,145</b>	<b>47,068</b>	الرصيد في 31 ديسمبر 2022



### الأموال المتراكمة

الأموال المتراكمة هي الدخل المعترف به للشراء الآجل، بعد خصم نفقات اللجنة، بالإضافة إلى فائض الفترة الحالية.

### احتياطات رأس المال

تمثل احتياطات رأس المال قيمة الأصول التي حصلت عليها اللجنة. وتؤجل المنح الرأسمالية وتفيد لحساب الإيرادات والنفقات على أقساط سنوية متساوية على مدى العمر الإنتاجي للأصول المعنية.

### احتياطات إعادة التقييم

تنشأ احتياطات إعادة التقييم من إعادة تقييم السيارات في مارس 2020 وتمثل زيادة المبلغ المعاد تقييمه على القيمة الدفترية للسيارات في تاريخ إعادة التقييم. تم إجراء إعادة التقييم عن طريق مئمن مستقل.

2021

2022

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

1,860,132

2,187,530

الفائض لهذا العام

التعديلات:

42,051

74,156

الإهلاك

(5,905)

(7,097)

استهلاك المنح الرأسمالية

23,307

(321,525)

المنح الرأسمالية المستلمة

1,568

(288)

التصرف في الأصول

(474,544)

(621,586)

إيرادات الفوائد

1,446,609

1,311,190

## بيان التغيرات في الأموال المتراكمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

التغييرات في:

10,867	10,867	المبالغ المستحقة على الأطراف المعنيين
(6,884)	(11,073)	المبالغ المستحقة للأطراف المعنيين
(495)	(987)	المستحقات
658,883	(372,281)	الذمم الدائنة
35,805	77,893	الإيرادات المؤجلة
676,442	(295,581)	
2,123,051	1,015,609	<b>صافي النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية</b>
		<b>التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية</b>
(78,624)	(206,235)	شراء المعدات
-	288	عائدات بيع الأصول
474,544	621,586	الفوائد المستلمة على الودائع المصرفية وغيرها من الودائع
395,919	415,639	<b>صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية</b>
2,518,970	1,431,248	<b>صافي الزيادة في النقد وما في حكمه</b>
19,400,420	21,919,390	<b>النقد وما في حكمه في بداية العام</b>
21,919,390	23,350,638	<b>النقد وما في حكمه في نهاية العام</b>



لجنة المنافسة بالكوميسا، الطابق الخامس، منزل كالجومي  
صندوق بريد 30742  
ليلونجوي 3، ملاوي  
@CCC\_COMESA  
COMESA Competition commission  
هاتف: +265 01 772466  
compc@comesacompetition.org  
www.comesacompetition.org

